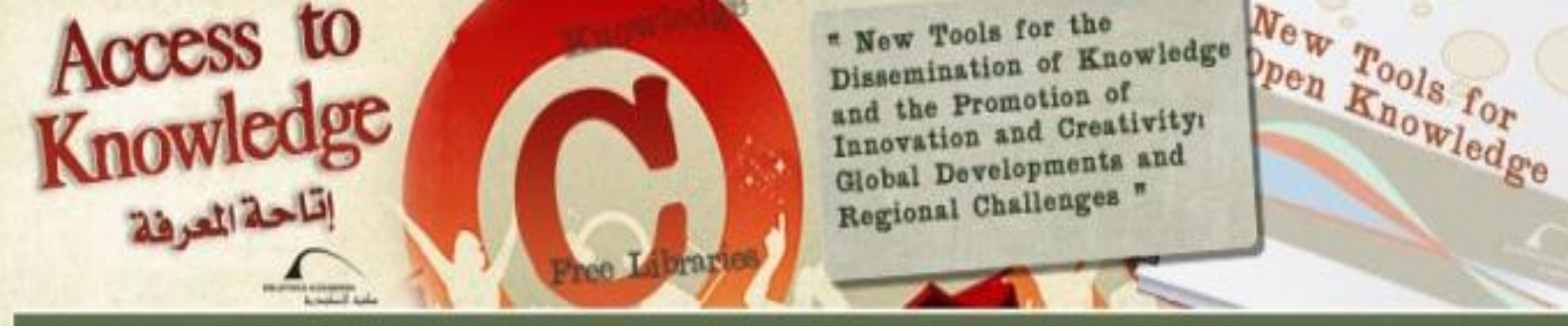

مكتب الكويكر التابع للأمم المتحدة (QUNO)
ورقة بحثية غير منتظمة الصدور (15)

المواءمة أم المفاضلة إزاء حماية الملكية الفكرية؟

دروس التاريخ

جراهام ديتفيلد وأوما سيزرسانين*

أغسطس 2004

ترجمة مكتبة الإسكندرية
تحرير ومراجعة قانونية هالة السلماوي

FRIENDS WORLD COMMITTEE FOR CONSULTATION (QUAKERS)
Quaker United Nations Office (QUNO)

Quaker International Affairs Programme (QIAP)

* جراهام دتفيلد هو كبير الزملاء في مجال البحوث بمعهد هيرتشل سميث، معهد بحوث كوين ماري للملكية الفكرية، كلية كوين ماري بجامعة لندن، وأوما سيزرسانين هي كبيرة المحاضرين بمعهد بحوث كوين ماري للملكية الفكرية، والآراء الواردة في هذه الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة.

Original English title: **"Harmonisation or Differentiation in Intellectual Property Protection?"**

تأليف: جراهام ديتفيلد وأوما سيزرسانين

قام (QIAP & QUNO) بنشر النص الأصلي لهذا العمل باللغة الإنجليزية[1] تحت عنوان: Harmonisation or Differentiation in Intellectual Property Protection? عام (2004).

وقد قامت مكتبة الإسكندرية بترجمته إلى العربية بعد الحصول على تصريح من (QIAP & QUNO) لذا تقع عليها مسئولية جودة الترجمة. وفي حالة وجود أية اختلافات يتم الرجوع إلى النص الأصلي.

النسخة العربية

ترجمة **مكتبة الإسكندرية**

تحرير ومراجعة قانونية **هالة السلماوي**

الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مكتبة الإسكندرية.

© (2010) مكتبة الإسكندرية

الاستغلال غير التجاري

تم إصدار المعلومات الواردة في ه ذا المصنف للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات المترجمة إلى جانب مؤلف وناشر النص الأصلي.

[1] http://www.quno.org/geneva/pdf/economic/Occassional/Harmonisation-or-Differentiation.pdf

• لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر نسخ المواد الواردة في هذا المصنف كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا المصنف، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، 21526، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org و hala.essalmawi@bibalex.org

هذه الترجمة تأتي في إطار مشروع مكتبة الإسكندرية "إتاحة المعرفة" وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC) أوتاوا، كندا، إلى جانب إسهام مكتبة الإسكندرية بفريق التحرير والإمكانات المادية.

شكر وتقدير

شكر خاص لإدارة النشر بمكتبة الإسكندرية، وخاصة للقائمين على الضبط اللغوي على المجهود المتميز الذي بذلوه في مراجعة الجوانب اللغوية في هذه الدراسة.

مقدمة

قبل الانخراط في موضوعات إتاحة المعرفة، لابد أن يطلع القارئ على معوقات النفاذ إلى المعرفة، وكذا ماهية المعرفة التي يحرم من النفاذ إليها شعوب الدول النامية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بموضوعات حقوق الملكية الفكرية.

وعلى تلك الخلفية، فقد سعى القائمون على مشروع وموقع إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية إلى تجميع المصادر الممكنة والتي تمثل أهمية لعامة المطلعين على تلك الموضوعات والجمهور المستهدف من متحدثي اللغة العربية. وعلى ضوء ندرة الكتابات والأوراق البحثية باللغة العربية في تلك المجالات، فقد لجأت المكتبة إلى ترجمة بعض المصادر، ومن هنا جاءت فكرة ترجمة بعض الدراسات والأوراق المنشورة على موقع الكونو (QUNO)[2] والكياب (QIAP).[3]

وقبل إلقاء الضوء على الموضوعات التي تغطيها تلك المصادر، يجدر اطلاع القارئ أيضًا على خلفية الكونو. إن الكونو هو مكتب الأمم المتحدة للكويكر (Quakers)، وهو يتكون من جماعة من الأفراد يلتقون على أهداف تتعلق بالتعامل السلمي مع القضايا الدولية، ويأتي ذلك من خلال الأنشطة المتعلقة بالمسائل المطروحة في إطار الأمم المتحدة. وتشمل مسائل بناء السلام والنزاعات ونزع السلاح، وكذا موضوعات حقوق الإنسان والمسائل الاقتصادية.

وانطلاقًا من رغبة الكويكر في المساهمة في دعم التنمية ونشر الوعي حول المعوقات التي تواجهها، لاسيما المرتبط منها بمسائل حقوق الملكية الفكرية، نشر مكتب الكويكر في الأمم المتحدة (QUNO) عددًا من الأوراق تتضمن أوراقاً ذات خلفية عامة وموضوعية ومتنوعة، رأى فريق عمل إتاحة المعرفة بمكتبة الإسكندرية أهمية ترجمتها إلى اللغة العربية. وتغطي تلك الأوراق الخطوط العريضة لموضوعات براءات الاختراع واتصالها بمجال التجارة من جانب ومسائل الصحة والغذاء والتنمية من جانب آخر. كما سيجد القارئ بعض الأوراق حول الابتكار والتنمية في إطار العمليات التفاوضية تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتهديدات التي تمثلها الاتفاقيات متعددة الأطراف من خلق بيئة حمائية في مجال الملكية الفكرية تفوق المعايير الدنيا التي حددتها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس)، وكذا ما يتعلق بالمعاملة التفضيلية التي يجب أن تتمتع بها وتتوسع فيها الدول النامية كما نصت عليها التريبس. تتناول بعض الأوراق أيضًا موضوعات مثل

---

[2] www.quno.org

[3] www.qiap.ca

الإفصاح عن المصدر والنفاذ إلى الموارد والمعارف والتعبيرات الثقافية واقتسام المنافع الناتجة من استغلالها، وكذا ما يتعلق بتأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على العمليات التنموية، ومحاولات تحقيق درجة أكبر من التجانس في قواعد حماية الملكية الفكرية على المستوى الدولي، وما يتعلق بإعلان الدوحة حول التريبس والصحة العامة.

وتشمل قائمة الأبحاث والأوراق التي ترجمت الآتي:

أوراق بحثية – دراسات مرجعية

Trade & Development،1. Patents

1- براءات الاختراع، التجارة والتنمية

Trade & Food،2. Patents

2- براءات الاختراع، التجارة والغذاء

Trade & Health،3. Patents

3- براءات الاختراع، التجارة والصحة

4. Patents & Quaker Action

4- براءات الاختراع وأنشطة الكويكر

أوراق بحثية معنية بقضايا متخصصة

Development and Intellectual Property in the UN:WIPO ،5. Rethinking Innovation and Beyond.

5- إعادة النظر في الإبداع والتنمية والملكية الفكرية في الأمم المتحدة : المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) وما بعدها.

6. Multilateral Agreements and a TRIPS-plus World: The World Intellectual Property Organisation (WIPO) (Issue No.3).

6- الاتفاقيات متعددة الأطراف وعالم التريبس- بلس: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو).

7. Special and Differential Treatment of Developing Countries in TRIPS (Issue No.2).

7- المعاملة الخاصة والتفضيلية المتعلقة بالدول النامية في اتفاقية التريبس(2).

أوراق بحثية غير منتظمة الصدور

8. Assessing the Development Impacts of Intellectual Property Negotiations، Proposals، Reforms and Agreements (Occasional paper 19).

8- تقييم آثار التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وما يتعلق بها من مفاوضات ومقترحات وإصلاحات واتفاقيات (الورقة البحثية 19).

9. Thinking Aloud on Disclosure of Origin (Occasional Paper 18).

9- أصداء فكرية حول مسألة الإفصاح عن المنشأ (الورقة البحثية 18).

10. Disclosure of Origin and Access and Benefit Sharing: The Special Case of Seeds for Food and Agriculture (Occasional Paper 17).

10- الإفصاح عن المنشأ والوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع: المسألة الخاصة بالبذور المستخدمة في الغذاء والزراعة (الورقة البحثية 17).

11. The Politics and Practicalities of a Disclosure of Origin Obligation (Occasional Paper 16).

11- السياسات والتطبيقات للالتزام بالإفصاح عن المنشأ (الورقة البحثية 16).

12. Harmonisation or Differentiation in Intellectual Property Protection? The Lessons of History (Occasional Paper 15).

12- المواءمة أم المفاضلة إزاء حماية الملكية الفكرية (الورقة البحثية 15).

13. The Doha Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health and the Contradictory Trend in Bilateral and Regional Free Trade Agreements (Occasional Paper 14).

13- إعلان الدوحة حول اتفاقية التريبس والصحة العامة والاتجاه المتعارض إزاء اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية (الورقة البحثية 14).

14.Key Issues for the Relationship between the Convention on Biological Diversity & the International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture (Occasional Paper 2).

14- مسائل رئيسية في إطار العلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

ونتقدم بالشكر للمسئولين بالكونو والكياب لتعاونهم المتواصل لإنجاح تلك المبادرة لترجمة العديد من إصداراتهم ومنحنا كل التسهيلات لنتمكن من إنتاج نسخة عربية تماثل النسخة الأصلية في

الإخراج والتصميم بكل ما تحويه من صور وشعارات. ونخص بالشكر السيد ديفيد أتوود ومارتن واطسن وجيف تانسي وتاسمين راجوت.

هالة السلماوي
مارس 2009

المواءمة أم المفاضلة إزاء حماية الملكية الفكرية؟

دروس من التاريخ

جراهام ديتفيلد وأوما سيزرسانين[4]

مقدمة

هل ينبغي مواءمة الأنظمة الإقليمية والوطنية الخاصة بالملكية الفكرية التي تطبقها دول العالم حتى يحدث التطابق بين القواعد التي تحكم عملية الإنفاذ ومعايير الحماية الخاصة بالملكية الفكرية في كل مكان؟ أم هل ينبغي أن تكون المفاضلة هي المعيار حتى يتسنى لكل تشريع صياغة أنظمة الملكية الفكرية لديه وفقًا للتصور الذي يضعه في شأن المصالح المتعلقة بالحماية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، على الرغم من أن هذه الأنظمة قد تختلف اختلافًا كبيرًا عن تلك التي يتم تطبيقها – إذا جاز التعبير – في الولايات المتحدة أو في المجتمع الأوروبي؟ وهذه الورقة البحثية لا تهدف إلى الرد على التساؤل المطروح عما إذا كانت معايير الإنفاذ والحماية المشددة[5] أو المتوسطة أو الضعيفة الخاصة بالملكية الفكرية هي الأفضل بالنسبة للدول التي حققت مستويات محددة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولاسيما أن العديد من الدراسات الأخرى قد سعت إلى معالجة هذه المسألة،[6] ولكن التساؤل الذي تسعى هذه الورقة البحثية إلى التطرق إليه يتعلق بحجم الحماية الخاصة بالملكية الفكرية الذي ينبغي على الدول النامية أن توفرها بالقياس إلى الدول الأخرى وبصفة خاصة تلك الدول الأكثر منها ثراءً.

---

[4] يعرب المؤلفان عن امتنانهما للباحث والكاتب جيف تانسي Geoff Tansey على ما قدمه من ملاحظات مفيدة في شأن المسودة السابقة ولجميع المشاركين في الحلقة الدراسية غير الرسمية التي استضافها مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة في جنيف في إبريل 2004.

[5] المقصود من معايير الحماية والإنفاذ "المشددة" هو الإشارة إلى مدى قابلية إنفاذ الحقوق وتوضيح غياب الاستثناءات ــ أو على أقل تقدير الافتقار النسبي إليها ــ إزاء مدى إمكانية التسجيل ببراءات الاختراع من خلال الموضوعات أو من خلال المجال التكنولوجي.

[6] انظر لجنة حقوق الملكية الفكرية (2002) **إدماج حقوق الملكية الفكرية وسياسات التنمية، تقرير لجنة حقوق الملكية الفكرية** ، لندن، ديتفيلد، جراهام Dutfield,G (مؤلف رائد lead author) (2003) **حقوق الملكية الفكرية، الآثار المتعلقة بالتنمية**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد UNCTAD) المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD). هاتان الوثيقتان يمكن أخذهما على سبيل المثال لتدعيم وجهة النظر التي تقول بأن القواعد الدولية لحقوق الملكية الفكرية هي قواعد غير مرنة لدرجة أنها لا تستطيع أن تستوعب الاحتياجات التنموية الخاصة بكل دولة على حدة. وللحصول على وجهة نظر أخرى انظر الورقة البحثية، شيروود، روبرت (1993) Sherwood, R. بعنوان **لماذا تمثل الأنظمة غير الرسمية الخاصة بالملكية الفكرية منطقًا معقولاً بالنسبة لدول العالم؟** المنشورة في كتاب **الأبعاد العالمية لحقوق الملكية الفكرية في مجالي العلوم والتكنولوجيا** من تأليف ميتشيل وولرستين Mitchel B. Wallerstein وماري إيلين موجي Mary Ellen Mogee و روبرتا شيون Roberta A. Schoen الصادر عن دار نشر ناشونال أكاديمي بريس ــ واشنطن.

والتاريخ **لا يبرهن** على أن المفاضلة differentiation أفضل من المواءمة Harmonization، وبالفعل فإنه من المحتمل عن طريق الخطأ أن ننتظر من الماضي أن يخبرنا بأي شيء قاطع عن الحاضر ناهيك عن التنبؤ بالمستقبل. ولا تزعم هذه الورقة البحثية أيضًا أن الحماية المشددة للملكية الفكرية تمثل بالضرورة الشيء السيئ للدول الفقيرة ولا أن الحماية الضعيفة أو حتى التسليم بانعدام الحماية لابد أن يمثل الشيء الأفضل.[7] وفي جميع الأحوال فإن السمات الجغرافية الخاصة بالاختراعات والابتكارات لا تتلاءم تمامًا وعملية فصل العالم إلى جنوب وشمال تلك العملية التي يتم توظيفها بصورة نموذجية من أجل تفضيل المناطق المتقدمة عن المناطق النامية. وفي واقع الأمر أنه حتى في أرجاء الدولة نفسها قد ينجح أحد القطاعات الخلاقة للصناعة مثل الموسيقى وإنتاج الأفلام الروائية الطويلة بينما قد يتخلف قطاع آخر، مثل قطاع المستحضرات الصيدلانية، بعيدًا عن الركب. [8] ورغم ذلك واستنادًا إلى السجل التاريخي فإن هذه الورقة البحثية تلقي ظلالاً من الشك حول الفكرة التي تقول بأن مواءمة الأنظمة الخاصة بحق المؤلف وبراءة الاختراع هي بمثابة الشيء الجيد من حيث تضييق فجوة الثروة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

ويفسر الجزء الأول من هذه الورقة كيف تم استبدال أولويات تحقيق المعايير الدنيا للحماية والإنفاذ الخاصة بحقوق الملكية الفكرية القائمة بأولويات أخرى تتعلق بالمواءمة العالمية للملكية الفكرية بالنسبة لبراءات الاختراع، وما قد يمكن الإشارة إليه على أنه **استجابة ديناميكية** بالنسبة لحق المؤلف كما يقوم الجزء الأول أيضًا بتعريف الاستراتيجيات التي يتم تبنيها من أجل الإسراع بوتيرة هذه العمليات وتعزيزها، ويهدف الجزء الثاني إلى إثبات أن ذلك الأمر يكتسب أهمية بالغة ويثير مخاطر اقتصادية هائلة. والاختيارات المتاحة أمام الدول النامية فيما يتعلق بوضع قواعد الملكية الفكرية لديها بالشكل الذي يتناسب مع احتياجاتها التنموية يتم تخفيضها بصورة **سريعة** إن لم يتم استبعادها بالكلية، وهو الوضع الذي ربما يُنظر إليه على أنه يبعث على القلق إلى أبعد حد إن لم يكن مفزعًا. ويقدم الجزء الثالث العديد من الأمثلة للكيفية التي تأكدت بها في أغلب الأحيان الدول المتقدمة في الوقت الحاضر أنها أنشأت أنظمة ملكية فكرية أضعف من تلك الأنظمة التي أنشأتها الدول الأكثر تقدمًا تكنولوجيًّا والتي حاولت تلك الدول المتقدمة أن تلحق بها وأن تستفيد من قيامها بذلك؛ حيث إن القيام

---

[7] تجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن صناعة الأفلام في الهند لا يبدو أنها قد عانت من امتلاكها لنظام خاص بحق المؤلف الذي كان متماشيًا مع اتفاقية بيرن لحقب كثيرة من القرن العشرين.

[8] يمكن أن نذكر أيضًا في هذا السياق أن الكثير من الدول النامية تمتلك الكثير من المعارف التقليدية والاختراعات والتكنولوجيات فضلاً عن مظاهر التعبير والأعمال الثقافية.

بذلك الأمر من شأنه أن يُسلط الضوء على المغزى من الاختلاف من حيث وضع اللوائح الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية. وأما الجزء الرابع من هذه الورقة البحثية فيأخذ بعين الاعتبار مدى الأهمية الحالية لما علمناه في الجزء الثالث بالنسبة لعملية صنع السياسات والمفاوضات الثنائية والمداولات الحكومية حول الملكية الفكرية.

1. المواءمة و"الاستجابة الديناميكية"

إن النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية هو نظام معقد يتسم بالتطورية والديناميكية الفائقة التي تجلت بشكل كبير في الوقت الحاضر غير أن المشروعات التجارية التي يتم تشغيلها عبر الحدود الوطنية لم ترضَ على الإطلاق عن القواعد الحالية للملكية الفكرية على الأقل منذ فترة ليست طويلة، وبما أن ثمة حكومات بعينها قد تم هيكلتها على النحو الذي يسمح للمصالح المرتبطة بهذه المشروعات التي تقع في نطاق اختصاصاتها (أو حتى في بعض الأحيان خارج نطاق اختصاصاتها) أن تتحول بصورة سريعة إلى سياسات تجارية وطنية واستراتيجيات تفاوضية بالشكل الذي يتواءم بصورة وثيقة مع هذه المصالح، فإن الضغوط التي يتم ممارستها من أجل التغيير يمكن أن تتحول إلى ضغوط لا يمكن مقاومتها.

وحتى وقت قريب كان يبدو أن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (التريبس) التي أدارتها منظمة التجارة العالمية، تمثل أهم عنصر من عناصر الجهود المبذولة من أجل النهوض بمعايير الملكية الفكرية التي تطبقها الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة، وكذلك من أجل تحديث حماية الملكية الفكرية حتى تتناسب مع التطورات السريعة في المجالات الناشئة مثل التكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيات الرقمية. ولكن في الوقت الحالي بدأت الجهات التي تدفع بعجلة التغيير في النظر إلى التريبس ومنظمة التجارة العالمية على أقل تقدير على أنهما وسيلة للإبطاء بقدر ما هما وسيلة للدفع والإسراع. وبالفعل فإن التريبس ربما لم تعد تقدم الغرض منها إزاء تلك المؤسسات التي نجحت في تشكيل جبهة ضغط من أجل إبرام اتفاقية تتعلق بالملكية الفكرية في جولة أورجواي وفي الضغط على الحكومات التي تناولت مطالبهم.

ولفهم ما يحدث فإنه من الأهمية بمكان أن تكون الأمور واضحة بالنسبة للمشكلات التي كانت التريبس تهدف إلى حلها. وهذه المشكلات تتمثل في القرصنة المتعلقة بحق المؤلف

والاستخدام غير المعتمد للعلامات التجارية والمنافسة غير المقبولة من شركات الأدوية غير المصنفة والتي تستطيع أن تستفيد من أنظمة براءات الاختراع وتستبعد الأدوية من مظلة الحماية. وقد فشلت التريبس تمامًا في أن تجد حلاً لهذه المشكلات؛ وبالتالي تم إيجاد حلول أخرى لهذه المشكلات. وتتضمن هذه الحلول استخدام (1) النشرات الدعائية و"الأعمال التبشيرية" (2) والدعم الفني (3) والتهديدات التجارية العلنية والكامنة ووسائل الترهيب من جانب الدول الغنية ضد الدول الفقيرة (4) وأساليب "قرّق تسُد" في المفاوضات متعددة الأطراف (5) والاستفادة من الوايبو لإدخال معايير"التريبس– بلس" خلال المعاهدات الجديدة مثل معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف WIPO Copyright Treaty (WCT) ومعاهدة الوايبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي WIPO Performances and Phonograms Treaty (WPPT) ومشروع معاهدة القانون الموضوعي المتعلق ببراءات الاختراع Substantive Patent Law Treaty (SPLT) وكذلك مراجعة المعايير القائمة (6) واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية واتفاقيات الاستثمار.

ومن بين أكثر هذه الحلول فاعلية تظهر في الوقت الحالي المنهجية المتعلقة باتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية واتفاقيات الاستثمار. هذه الاتفاقيات قد أثبتت أنها وسيلة مفيدة في حث الأفراد أو بعض الدول النامية على إدخال بنود تتجاوز ما تتطلبه التريبس مثل:

(1) توسيع نطاق براءات الاختراع وحق المؤلف ليشمل أنواعًا جديدة من المسائل محل الحماية

(2) الحد من الاستثناءات الممنوحة أو تضييق نطاقها

(3) تمديد فترات الحماية

(4) وضع قواعد جديدة للملكية الفكرية تقرها التريبس قبل الفترات الانتقالية التي تسمح بها التريبس

(5) التصديق على المعاهدات الجديدة التي تبرمها الوايبو بما في ذلك التدابير الخاصة بالتريبس– بلس، وتستخدم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذه الإستراتيجية غير أن الولايات المتحدة كانت أكثر جرأة في استخدامها. كما أن اهتمامها بعقد اتفاقيات ثنائية وإقليمية لا يعني التخلي عن تطبيق منهجيات متعددة الأطراف. ووفقًا لروبرت زوليك Robert

Zoellick الممثل التجاري للولايات المتحدة فإن الفكرة ليست في وضع كافة ما تملكه الولايات المتحدة من بيض في سلة واحدة:[9]

"عندما شرعت إدارة الرئيس بوش في إعادة الحيوية إلى جدول أعمال التجارة الخاص بالولايات المتحدة منذ حوالي ثلاثة أعوام خلت، قمنا برسم الخطوط العريضة إزاء الخطط لدينا بشكل واضح وبصورة علنية، أي أننا سوف نسعى لتحقيق إستراتيجية "التحرر التنافسي" لتعزيز التجارة الحرة على الصعيد العالمي والإقليمي والثنائي... فإستراتيجية التحرر التنافسي في أكثر مستوياتها الأساسية تعني قيام الولايات المتحدة بتوسيع نطاق اختياراتها وتعزيزه. وإذا ما تعثر التقدم المُحرز في مجال التجارة الحرة على الصعيد العالمي ــ حيث إنه من حق أي من الكيانات الاقتصادية البالغ عددها 148 في منظمة التجارة العالمية القيام باستخدام حق الفيتو ــ فإننا نستطيع أن نمضي قدمًا على المستوى الإقليمي والثنائي. وإذا شهدت المحادثات التي نُجريها مع دول نصف الكرة الغربي تقدمًا مرحليًّا فإنه يمكننا اللجوء إلى استخدام إمكانات أكثر طموحًا من خلال اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع فرادى الدول والمناطق دون الإقليمية. حيث إن التمتع باختيارات ثنائية ودون إقليمية يساعد في الحث على التقدم في المفاوضات الأوسع نطاقًا."

ما الذي تسعى إلى تحقيقه بالفعل الصناعة عبر الوطنية؟ في مجال براءات الاختراع فإن الأولوية تتمثل في المواءمة العالمية الموضوعة عند المستوى الذي يجعل التريبس هي الحد الأدنى أي الحد المطلق الذي يمكن قبوله. [10] وقد تم توجيه مسار الطلبات المبدئية الخاصة بالمواءمة الدولية بصورة رئيسية نحو المسائل الإجرائية حيث استهدفت هذه الطلبات الحد من الشكوك وتكرار الجهود التي تتسبب فيها المكاتب المختلفة لبراءات الاختراع والتي تقوم بفحص الطلبات المقدمة للحصول على الحق في استغلال نفس الاختراعات. كما استهدفت أيضًا الحد من التكاليف الخاصة بأصحاب الطلبات وقد ظلت المكاتب الأمريكية والأوروبية واليابانية على اتصال وثيق ببعضها البعض منذ عام 1983، كما تتعاون فيما بينها في الوقت الحالي في عدد من المجالات من أجل تنسيق المنهجيات لديها إزاء عمليات التفتيش والضبط وأعمال الفحص؛ بالإضافة إلى غيرها من الإجراءات.

---

[9] خطاب من روبرت زوليك إلى ديفيد ووكر الذي يشغل منصب مراقب في الولايات المتحدة – ديسمبر 2003:
http://www.ustr.gov/releases/2003/12/2003-12-03-letter-gao.pdf.

[10] ليس المقصود بذلك القول بأن أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بالدول النامية تتوافق بالضرورة مع التريبس في مجملها.

وثمة تحركات جارٍ الإعداد لها داخل أروقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) بهدف تجاوز التريبس إلى حد بعيد، وذلك عن طريق تكثيف المواءمة الموضوعية الخاصة بقانون البراءات تحقيقًا للمصالح التي تعود بالنفع، كما يبدو في ظاهر الأمر، على الشركات التي تتوفر لها موارد كافية للحصول على نطاق حماية آمن وأكثر اتساعاً من الناحية الجغرافية إزاء المخترعات لديها بأقل حد ممكن من التكاليف.[11] فالمفهوم المتعلق بالمواءمة الموضوعية[12] هو مفهوم يتجاوز نطاقه مجرد تحقيق التماثل بدرجة كبيرة بين أنظمة الملكية الفكرية التي تطبقها الدول من حيث معايير الإنفاذ والإجراءات والقواعد الإدارية. فهي تعني أن المضمون الفعلي للمعايير الخاصة بالبراءات سوف يكون متماثلاً تمامًا إلى الحد الذي يحقق ــ وذلك على سبيل المثال ــ وجود تعريفات متطابقة تتعلق بعناصر الحداثة والخطوات الإبداعية والتطبيقات الصناعية[13] وإزاء اهتمامات الدول الغنية بالمواءمة، فمن المحتمل أن ينتج عنها قواعد مشتركة (تم صياغتها على نحو مُحكم) تحكم الاستثناءات الخاصة بحقوق البراءات والإلغاء الكلي لأي اختيارات من أجل استبعاد أنواع من الموضوعات أو المجالات التكنولوجية من إمكانية التسجيل ببراءات الاختراع بسبب السياسات العامة أو المصالح الوطنية.

وعملية المواءمة تظهر أهميتها مع حق المؤلف أيضًا ولاسيما في مجالات مثل فترات حماية المصنفات محل الحماية؛ فعلى سبيل المثال، تقوم الدول المتقدمة في الوقت الحالي بتشجيع الدول النامية على تمديد فترة الحماية الخاصة بحق المؤلف لفترة أطول مما تتطلبه التريبس؛ بحيث تشمل حياة المؤلف بالإضافة إلى فترة سبعين عامًا، كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة. غير أن الوضع مختلف قليلاً. وأحد الأسباب لذلك هو أن المصفوفة المعقدة الخاصة بالأطراف المعنية[14] التي تتأثر مصالحها الأدبية والاقتصادية بحق المؤلف

---

[11] سيسيول فريدريك موسونجو وجراهام ديتفيلد (2003)، الاتفاقية متعددة الأطراف وعالم التريبس بلس –المنظمة العالمية للملكية الفكرية –الورقة البحثية (3) عن موضوعات التريبس، مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة وبرنامج الكويكر للشئون الدولية.

[12] أحد المطالب المبكرة الخاصة بمواءمة مشروع معاهدة القانون الموضوعي المتعلق ببراءات الاختراع نادت به الولايات المتحدة في عام 1966 حيث أعلن رئيس اللجنة المعنية بأنظمة البراءات أن "الهدف الأسمى إزاء حماية الاختراعات ينبغي أن يتمثل في إنشاء نظام عالمي لبراءات الاختراع، يحظى بالاحترام على مستوى دول العالم، ويتم إصداره في ضوء حالة التقنية الصناعية السابقة في العالم، ويتم منحه بصورة سريعة وبتكلفة غير باهظة على أساس الطلبات الفردية المقدمة، ولكن فقط في مقابل مساهمات أصيلة تهدف إلى إحراز التقدم للتقنيات المفيدة." وتم اقتباس ذلك في الورقة البحثية للمؤلف جيمس إدوارد روبين Rogan, J.E. (2002) التي تحمل عنوان **الاعتراف ببراءات الاختراع على مستوى العالم: برنامج العمل للقرن الحادي والعشرين**، والتي تم إعدادها للمؤتمر الخاص بالوايبو حول النظام الدولي لبراءات الاختراع، جنيف، في الفترة من 25 إلى 27 مارس 2002 (http://www.usmission. ch/press2002/0326rogan.htm).

[13] في شأن قانون البراءات الخاص بالولايات المتحدة يتم استخدام كلا المصطلحين "غير واضح non-obvious" و"مفيد useful" بدلاً من "الخطوة الابتكارية inventive step" و"القدرة على التطبيق الصناعي capable of industrial application".

[14] تضم الأطراف المعنية المؤلفين والناشرين والمؤدين وشركات إنتاج الأفلام ومنتجي التسجيلات الصوتية بالإضافة إلى مقدمي خدمات الإنترنت وهيئات البث الإذاعي.

تجعل عملية تحقيق المواءمة بالغة الصعوبة، والسبب الآخر يتمثل في أن التطورات التكنولوجية السريعة قد جعلت الصناعات عبر الوطنية الخاصة بحق المؤلف عازمة على إنشاء نظام دولي يتسم بالديناميكية إلى درجة كافية للاستجابة بصورة سريعة إلى الفرص الهائلة والتعامل مع مواطن الضعف التي تفرزها الإنجازات التكنولوجية التي: (أ) تقدم وسائل جديدة لأصحاب حقوق الـــتأليف من أجل نشر أعمالهم للجماهير؛ غير أن ذلك الأمر أيضًا من شأنه (ب) أن يمثل تهديدًا بتقويض عملية الرقابة على الأسواق فيما يتعلق بهذه الأعمال، وذلك عن طريق تمكين القائمين على عمليات النسخ من إغراق الأسواق بنسخ غير معتمدة لهذه الأعمال وكذلك عن طريق السماح للمستهلك المحتمل بنسخها. وفي الوقت الذي تشكل فيه هذه التكنولوجيات الجديدة أيضًا تحديات لنظام البراءات، نجحت المعايير التقليدية للحماية والمبادئ القانونية الراسخة في استيعابها (على الرغم من وجود بعض الصعوبات الحقيقية إزاء فئات جديدة بعينها تتعلق بالموضوعات).

2. المخاطر

ليس من البديهي أن مواءمة القواعد الدولية للملكية الفكرية وجعلها تستجيب بقدر الإمكان للتطور التكنولوجي يمثل شيئًا سيئًا للدول النامية لمجرد أنها تعزز مصالح المؤسسات عبر الوطنية. ولكن عملية جعل القواعد متطابقة وملزمة قانونًا، سواء كانت الدولة غنية للغاية ولها ميزان مدفوعات ضخم يحقق فوائض في التكنولوجيات والخدمات والبضائع الخاصة بالملكية الفكرية المشمولة بالحماية أو كانت الدولة فقيرة وتعاني من عجز تجاري ثقيل للغاية، يبدو أنها عملية باهظة التكلفة بدرجة كبيرة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة لهذا النوع الأخير من الدول.

وإذا قمنا بحساب تكلفة كل هذه الأشياء في الوقت الذي يستحيل فيه حساب الآثار الاقتصادية طويلة الأجل المتعلقة بالتريبس على الدول النامية وشعوبها بشكل يمكن الوثوق به، يمكن أن يثبت لدينا أن هذه الدول سوف تتكبد تكاليف قصيرة الأجل في شكل أجرة عمليات النقل ونفقات الإنفاذ والإدارة كما سيثبت لدينا أيضًا أن هذه الأمور سوف تفوق المكاسب المبدئية،[15] وفي الواقع إن التوازن بين نسبة التكاليف إلى الفوائد سوف يتفاوت من

[15] Dutfield, G. (2003) Intellectual Property Rights Implications for Development, Geneva: UNCTAD & ICTSD, at 49.

دولة إلى أخرى، غير أنه في كثير من الحالات سوف تُشكل التكاليف أعباء بالغة. ووفقًا للنشرة التي صدرت مؤخرًا عن البنك الدولي، فإن التريبس تمثل 20 مليار دولار سنويًّا، بالإضافة إلى عملية نقل الثروة من الدول المُستوردة للتكنولوجيا التي يعتبر الكثير منها دولاً نامية إلى الدول المُصدرة للتكنولوجيا التي سوف يقل عددها إذا كانت هذه الدول التي تصدر التكنولوجيا دولاً نامية.[16] ويشير هذا الأمر إلى أن "أي دولة سوف يتضاءل اهتمامها أو ينعدم في معرض حماية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للمنتجات التي تقوم فقط بتقليدها وترغب في أن تظل كذلك حيث تتمثل المصلحة الوطنية في هذا السياق في حماية المستهلك أو بعبارة أخرى شراء المنتجات من جهات توريد خارجية بأسعار أقل كلما كان ذلك ممكنًا."[17] وهذا هو الحال بالنسبة لكثير من الدول الفقيرة وربما نضيف إلى ذلك أن تلك المنتجات تتضمن ليس فقط البرامج المتعلقة بالبرمجيات والأسطوانات المدمجة للموسيقى، ولكن أيضًا الأدوية المستخدمة في إنقاذ الحياة والمواد التعليمية.

وننتقل الآن إلى الحديث عن المخاطر حيث إن الموافقة على تقييد حرية المرء من أجل وضع لوائح وطنية أو إقليمية تتلاءم مع شروط واحتياجات محددة في مقابل الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق من جانب الدول المتقدمة من الممكن أن يثبت في النهاية أنه أمر مضر للغاية. ففي أسوء الحالات، يمكن أن يتسبب ذلك الأمر في وضع العوائق البالغة، التي ربما يصعب التغلب عليها، في طريق التنمية. ويشير دراخوس Drahos إلى أسوأ التصورات قائلاً إنه: "إذا ثبت في نهاية المطاف أن السوق العالمية إزاء المعلومات التكنولوجية والعلمية أصبحت تركز على ملكية تلك المعلومات فقد يكون من الصحيح أيضًا أن المسارات التنموية الخاصة بفرادى الدول أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على تصاريح من أصحاب حقوق الملكية الفكرية الذين يشكلون معًا أغلب المعرفة التكنولوجية والعلمية الهامة."[18]

وبالنسبة لمواءمة براءات الاختراع، إذا ما تم النظر إليها في سياق استدلالها المنطقي الخاص بالنظام العالمي للبراءات، حذرت المنظمة الدولية المعنية بإجراءات استخدام الموارد الجينية من أن المواءمة من المحتمل أن "تعني نهاية السياسات المتعلقة بالبراءات بوصفها أداة

---

[16] World Bank (2001) Global Economic Prospects & the Developing Countries 2002, Washington DC: World Bank.

[17] Trebilcock, M.J. and Howse, R. (1999) The Regulation of International Trade (2nd ed.), London: Routledge, at 314.

[18] Drahos, P. (1997) 'States and intellectual property: the past, the present and the future', in D. Saunders and B. Sherman (eds.) From Berne to Geneva: Recent Developments in Copyright and Neighbouring Rights, Brisbane: Australian Key Centre for Cultural and Media Policy and Impart Corporation, 47-70

لتحقيق استراتيجيات تنموية وطنية."[19] وليس ذلك فحسب، ولكنها سوف تمثل أيضًا انصرافًا جذريًّا عن أغلب حقب القرنين التاسع عشر والعشرين، تلك الفترات التي استفادت في إطارها الكثير من الدول من حريتها (في مرحلة ما قبل التريبس) في توفير أسياج من الحماية القانونية حول الموضوعات القابلة للتسجيل كبراءات اختراع بسبب سياسات الحماية المتعلقة بالصناعات الوليدة ومنع الممارسات الاحتكارية على مستوى الشركات في شأن المنتجات الحيوية، مثل المنتجات الغذائية والدوائية. فعلى سبيل المثال، سمحت فرنسا فقط بإصدار براءات للمستحضرات الصيدلانية في عام 1960، وكذلك فعلت أيرلندا عام 1964، وألمانيا عام 1968، واليابان عام 1976، وسويسرا عام 1977، وكل من إيطاليا والسويد في عام 1978، وأخيرًا إسبانيا في عام 1992. وقرابة هذه الفترة نفسها، قامت كل من البرازيل والهند بتمرير قوانين من أجل استبعاد المستحضرات الصيدلانية بهذه الصفة من إمكانية التسجيل ببراءات اختراع (بالإضافة إلى العمليات الرامية إلى تصنيعها في حالة البرازيل).

3. لا تفعلوا كما كنا نفعل....

تشير الأدلة التاريخية بقوة إلى حرمان الدول النامية من حرية تصميم أنظمة الملكية الفكرية بالشكل الذي تراه مناسبًا، ذلك الأمر الذي تفعله الدول الغنية في الوقت الحالي من أجل استخدام عنوان الكتاب الذي صدر مؤخرًا لهاجون تشانج بعنوان "**ركل السُلّم بعيدًا**"[20] بعدما كانت ترتقي درجاته بنفسها. ودعونا ننظر إلى بعض الأمثلة التي تتعلق بالطريقة التي نجحت من خلالها المفاضلة في الماضي حتى يتسنى لنا إتاحة الفرصة لبعض الدول المتقدمة في الوقت الحاضر في أن تلحق بركب زعماء التكنولوجيا في الماضي.

4. 1.3 دروس من تاريخ الأعمال

وعلى مر السنين، ظلت شركة رويال فيليبس للإلكترونيات Royal Philips Electronics مسئولة عن سلسلة مدهشة من الاختراعات الجديدة مثل الأشرطة الصوتية

---

[19] GRAIN (2002) 'WIPO moves toward 'world' patent system' (http://www.grain.org/publications/wipo- patent-2002-en.cfm).

[20] انظر تشانج، هاـ جون (2002) .Chang, H.-J وكتابه "**ركل السُلّم بعيدًا ــ استراتيجيات التنمية من منظور تاريخي**"، لندن، أنثم بريس، Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, London: Anthem Press، وقد قام الاقتصادي الألماني فريدريك ليست Friedrich List بنحت هذا التعبير في القرن التاسع عشر.

المدمجة والأسطوانات المدمجة. والأمر الذي لا يعرفه الكثيرون أن الشركة قد تم تأسيسها في عام 1891 بهدف استغلال اختراعات الآخرين في أغراض تجارية مثل المصباح الكهربائي ذي الفتيلة للمخترعين توماس أديسون Thomas Edison وجوزيف سوان Joseph Swan. وقد نتج عن هذا النجاح التجاري إيرادات هائلة ساعدت الشركة في إنتاج اختراعاتها الخاصة بها وأصبحت في النهاية واحدة من كبرى المؤسسات الإبتكارية في العالم. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف استطاعت شركة فيليبس أن تحقق هذه البداية الموفقة؟ فمنذ عام 1869 وحتى عام 1912، لم يكن لدى هولندا أي قانون يتعلق ببراءات الاختراع. وكان ذلك يعني أن أصحاب المشروعات المحليين كان باستطاعتهم نسخ الاختراعات الأجنبية وإنتاجها من أجل تحقيق مكاسب خاصة بهم، وذلك على أقل تقدير طالما أنهم قد عرفوا طريقة تشغيلها.

والشركة السويدية للهواتف المحمولة ذائعة الصيت المعروفة باسم إيريكسون Ericsson، تم تأسيسها في عام 1876، وهو نفس العام الذي أجرى فيه أليكسندر جراهام بل أول مكالمة هاتفية له. وعندما تم إرسال بعض هذه الأجهزة الجديدة إليها بغرض إصلاحها، توصلت الشركة إلى الطريقة اللازمة لإنتاجها، وبحلول عام 1878 كانت الشركة تقوم ببيع الهواتف لديها إلى عامة الجمهور في السويد. وكان " **بل**" قد أغفل إرسال طلب الحصول على البراءات الخاصة باختراعه في السويد وبقية القصة، كما يقولون، صارت جزءً من تاريخ الصناعة.

وفي عام 1960 أرسلت شركة تيكساس إنسترومنتس Texas Instruments طلب الحصول على براءة الاختراع في اليابان إزاء الدائرة المتكاملة، التي يعتقد أنها إحدى أهم الاختراعات في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أعطى مكتب براءات الاختراع في اليابان نفسه فترة زمنية مقدارها 29 عامًا لمنح هذه البراءة. وبحلول ذلك الوقت ستكون الشركات اليابانية، التي لها مطلق الحرية في قراءة المواصفات الخاصة بالبراءة بعد مرور 18 شهرًا على تاريخ تقديم طلبات الحصول على البراءة، قد حصلت على هذه التكنولوجيا وقامت بتطويرها وتحكمت بنسبة 80 بالمائة من سوق الولايات المتحدة لأشباه الموصلات المستخدمة في الحواسب الآلية.[21]

[21] Johnson, C. (1995) Japan: Who Governs? The Rise of the Developmental State, New York and London: W.W. Norton & Co., at 74-5.

وآلة غزل القطن التي اخترعها ريتشارد أركرايت Richard Arkwright، والتي حصلت على براءة الاختراع في إنجلترا قبل سنوات قليلة من استقلال أمريكا، تم نسخها من قبل أصحاب المشروعات في أمريكا الذين لم تكن لتزعجهم براءات الاختراع طالما لم يكن هناك أي قانون لبراءات الاختراع حتى عام 1790. ومن المثير للدهشة، أن غياب عنصر الحداثة عن الآلة إلى عام 1791 لم يقف عائقًا أمام رجال الأعمال في حصولهم على براءات اختراع أمريكية لهذه الآلة.[22] ومجددًا نقول إنه في عالم تتفاوت فيه القوانين الدولية الخاصة ببراءات الاختراع بدرجة هائلة – أو تنعدم فيه القوانين تمامًا في بعض الحالات – كان الاختراع في دولة ما يحقق مكسبًا اقتصاديًّا أيضًا في دولة أخرى.

إن وضع أوجه الصواب والخطأ إزاء هذه "**الاستعارات**" في كفة واحدة، بالإضافة إلى أنه ينبغي علينا أن نضيف إلى هذا السياق أن الكثير من الأمثلة الأخرى يمكن تقديمها، فإن الفكرة تتلخص في أن هذا السلوك لا ينتهك أي قواعد دولية تتعلق بالوقت الحاضر. فضلاً عن أن حرية استخدام هذه التكنولوجيات كانت في أغلب الأحيان تعود بالنفع ليس فقط على الشركات المقلدة، ولكن أيضًا على الاقتصاديات الوطنية التي قامت في إطارها هذه التكنولوجيات. وبالفعل، لم تستمر أي من الدول المتلقية في القيام بدور الناسخ لفترة طويلة؛ حيث أصبحت هذه الدول في نهاية المطاف من بين أكثر دول العالم تقدمًا من الناحية التكنولوجية.

2.3 المفاضلة وبعض أمثلة من الماضي

1.2.3 ألمانيا[23]

في أغسطس 1862، أعرب أوجست هوفمان August Hofmann، العالم الألماني الذي يقيم في لندن، عن ثقته الراسخة في أن بريطانيا سوف تتزعم منتجي مواد الصباغة الاصطناعية لسنوات كثيرة قادمة بسبب احتياطي الفحم لديها، وإنتاجها الهائل من قطران

[22] Wallace, A.F.C. & Jeremy, D.J. (1977) 'William Pollard and the Arkwright patents', William and Mary Quarterly 34: 404-25.

[23] إن حالتي سويسرا وألمانيا تعتمدان على كتاب "حقوق الملكية الفكرية والصناعات المتعلقة بمجالات علوم الحياة، تاريخ القرن العشرين" ديتفيلد، جراهام 2003، ألدرشوت وبيرلنجتون، أشجات. Intellectual Property Rights and the Life Science Industries: A Twentieth Century History, Aldershot & Burlington: Ashgate.
.

الفحم، والسوق الضخمة للمنسوجات الخاصة بها. [24] ولكن جانبه الصواب في ذلك. فبحلول عام 1913 كانت الشركات الألمانية قد نجحت في السيطرة على 85 بالمائة من السوق العالمية لمواد الصباغة الاصطناعية. ثم جاءت سويسرا التي تعتبر المُصدر الرئيسي الآخر والوحيد في المرتبة الثانية، وإن كانت قد نجحت في السيطرة على 10 بالمائة فقط، كذلك كانت سيطرة ألمانيا على قطاع المستحضرات الصيدلانية على نفس القدر من النجاح الذي حققته في مجال مواد الصباغة الاصطناعية.

ويمكن أن يُعزى ظهور ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر كقوة صناعية رئيسية بما تملكه من صناعات مهيمنة في قطاعي المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية إلى ثلاثة عوامل على أقل تقدير. وتتمثل هذه العوامل في الاستثمارات الحكومية في قطاعات التدريب والتعليم ومجالات التنمية والبحوث التي تتم داخل المؤسسات وسُبل التعاون الأكاديمي على مستوى الشركات وكذلك السياسات التجارية والصناعية التي تطبقها الحكومة. فمنذ البداية، كان قانون براءات الاختراع في ألمانيا هو المُكون الأساسي الذي يُشكّل قوام هذه السياسات. وقد دافعت الجمعية الألمانية لصناعة المواد الكيميائية بشدة عن قانون براءات الاختراع. وفي داخل نطاق الصناعة الألمانية في مجملها كان هناك عدد من وجهات النظر المتضاربة. ففي الوقت الذي قامت فيه جمعية المهندسين الألمان Society of German Engineers بممارسة الضغوط في شأن صياغة قانون براءات الاختراع، كانت هناك اختلافات لاتزال قائمة إزاء نوع قانون البراءات الذي ينبغي صياغته. وكان فيرنر سيمنس Werner Siemens ، أحد أقوى رجال الصناعة في ذلك الوقت ورئيس الجمعية الألمانية لحماية براءات الاختراع، يشعر ببالغ القلق من أن تحصل الشركات الأمريكية والإنجليزية المنافسة على الكثير من براءات الاختراع لاستخدامها في الاختراعات التي لن تقوم بتشغيلها في ألمانيا، وكذلك أن تقلص بصورة كبيرة فرص الشركات الألمانية في مجال التجارة وفي مجال إجراء الأبحاث [25]. كما كان هناك انقسام في الآراء أيضًا حول صناعة المواد الكيميائية. فبعض الشركات (مثل شركة بي.إيه.إس.إف BASF) أيدت وضع قانون لبراءات الاختراع يقوم بحماية العمليات Processes وليس المنتجات، وبالتالي شعرت بعدم الرضا إزاء المسودة الأولية الخاصة بقانون البراءات التي كانت ستوفر الحماية للمنتجات الكيميائية على هذا النحو . ورأت هذه الشركات أن ذلك

[24] Murmann, J.P., and R. Landau (1998) 'On the making of competitive advantage: the development of the chemical industries of Britain and Germany since 1850', in A. Arora, R. Landau and N. Rosenberg (eds), Chemicals and Long-term Economic Growth: Insights from the Chemical Industry, New York: John Wiley & Sons, 30.

[25] Kronstein, H., and I. Till (1947) 'A reevaluation of the international patent convention', Law and Contemporary Problems 12: 765- 781, 773-4.

الأمر لم يقدم الحوافز اللازمة لتحسين عمليات الإنتاج. [26] ومن ناحية أخرى، أرادت شركة هوكست Hoechst أن يتم استبعاد صناعة المواد الكيميائية من النظام الموضوع لبراءات الاختراع. وعلى الرغم من أن شركات مواد الصباغة الاصطناعية لم تتوصل إلى توافق في الآراء بصورة تامة، فقد قام مجلس جمعية صناعة المواد الكيميائية بتقديم تظلم إلى الرايخستاج Reichstag (البرلمان الألماني) الذي جاء قراره في صالح براءات الاختراع الخاصة بوسائل Methods تصنيع المواد الكيميائية وليس إزاء المنتجات نفسها. حيث إن الأسس المدرجة كانت تنص على أن "أي منتج كيميائي يمكن الحصول عليه من خلال وسائل متنوعة ومن خلال مواد مختلفة منشطة للتفاعل حيث إن منح براءة الاختراع للمنتَج نفسه من شأنه أن يمنع عمليات أفضل يتم اكتشافها في وقت لاحق من الدخول في حيز التنفيذ بما يحقق مصلحة الجمهور ومصلحة المخترعين أيضًا. "[27] وفي معرض هذا الحدث، تم الاستجابة لموقف الجمعية واعتماده استنادًا إلى القسم الأول من قانون براءات الاختراع لسنة 1877، الذي بمقتضاه "يتم منح براءات الاختراع للاختراعات الجديدة التي تسمح بتحقيق المصالح الصناعية والاستثناءات هي، .....(2) الاختراعات المتعلقة بمواد الغذاء والمشروبات والدواء وكذلك المواد المُصنَعة من عمليات كيميائية إلى الدرجة التي لا ترتبط فيها الاختراعات بعملية محددة تتعلق بتصنيع هذه المواد."

وقد انطوى ذلك الأمر على أنه في الوقت الذي يمكن فيه منح براءات الاختراع للعمليات دون غيرها، فإنه لا يجوز أن تكون المنتجات الكيميائية مشمولة بالحماية ما لم يتم تصنيعها عن طريق عمليات محددة وليس عن طريق أي عمليات أخرى. وبما أن التفسير الصادر عن المحاكم (حتى عام 1888) كان يقضي بأن بيع المواد الكيميائية التي تم تصنيعها عن طريق العمليات الصادر لها براءات اختراع لا يُشكل أي مخالفة [28] فإنه تم استبعاد المنتجات الكيميائية على نحو فعّال من هذا التفسير. وبينما شجّع هذا البند الكيميائيين على ابتكار واختراع عمليات أصلية، فإنه شجّع أيضًا ظهور "**براءات الاختراع المانعة**" التي تجهض روح المنافسة والتي تهدف إلى إغلاق مجالات الأبحاث واسعة النطاق أمام

---

[26] Johnson, J.A. (1992) 'Hofmann's role in reshaping the academic-industrial alliance in German chemistry', in C. Meinel and H. Scholz (eds), Die Allianz von Wissenschaftm und Industrie August Wilhelm Hofmann (1818-1892), Weinheim, New York, Cambridge & Basel: VCH, 175.

[27] Bercovitz-Rodriguez, A. (1990) 'Historical trends in protection of technology in developed countries and their relevance for developing countries', Geneva: UNCTAD, 6.

[28] Grubb, P.W. (1999) Patents for Chemicals, Pharmaceuticals and Biotechnology, Oxford: Clarendon Press, 23.

المتنافسين.[29] وثمة بند آخر جدير بالملاحظة، يبدو أنه قد عكس مصالح العديد من الشركات الألمانية، يتمثل في القسم 11، الذي يمكن بموجبه سحب براءة الاختراع بعد مرور ثلاث سنوات، "إذا أغفل صاحب براءة الاختراع تشغيل اختراعه في الدولة إلى حد ملائم أو إذا أغفل القيام بكل ما هو ضروري لتأمين عملية التشغيل المذكورة آنفًا؛ (أو) عندما يبدو، الأنسب لتحقيق المصلحة العامة، أن يتم منح تصريح باستخدام الاختراع من قبل آخرين، وفي حالة رفض صاحب البراءة أن يمنح هذا التصريح مقابل تعويض مناسب وبوسائل تأمين جيدة".

ويبدو أنه من المرجح أن قانون براءات الاختراع لسنة 1877 كان له بعض الآثار الإيجابية بصفة عامة، مثل تشجيع إنشاء إدارات البحث والتنمية في كافة الشركات الرئيسية. وقد عبّرت عملية توافر الحماية بالنسبة للعمليات الكيميائية وليس للمنتجات عن الاستراتيجيات البحثية والتجارية السائدة الخاصة بالشركات الألمانية في ذلك الوقت. حيث أدركت هذه الشركات سريعًا أن الأصباغ الكيميائية لم تكن منتجات فحسب، ولكن كان من المحتمل أيضًا أن تكون مواد وسيطة لمنتجات أخرى. وبالتالي فإن إصدار براءات اختراع للأصباغ كان من الممكن أن يمنع بشكل مباشر ظهور أنواع الاختراعات التي أتاحت للشركات الألمانية فرصة دخول المنافسة مع نظيراتها من الشركات الإنجليزية. فاختراع العمليات كان يمثل أهمية لجميع هذه الشركات لأن القلق الذي أبدته الشركات الألمانية، حيث إن الشركات الانجليزية المستفيدة من امتلاكها لسوق ضخمة من المنسوجات كانت في الغالب تولي اهتمامًا بابتكار أكبر عدد ممكن من المنتجات الجديدة، كان يتمثل في أن تقوم بتطوير العمليات التي تُمكنها من تحسين الكفاءة وخفض التكاليف، وفي نفس الوقت أيضًا الوفاء بمتطلبات القائمين على عمليات الصباغة فيما يتعلق بتوفير أوسع نطاق ممكن من الألوان بالنسبة لجميع المنسوجات. ولكنها سرعان ما اكتشفت أنه يمكنها تحقيق الفاعلية في التكاليف بصورة أفضل عن طريق تزويد السوق بنطاق ضخم من الألوان بالنسبة لجميع المنسوجات، عن طريق استخدام معدات الإنتاج نفسها لإنتاج هذه الألوان. والتأكيد على اختراع العمليات كإستراتيجية بحثية وعلى تنوع المنتجات كإستراتيجية تسويقية ربما نتج عنه جيل فعّال من حيث التكلفة إزاء منتجات جديدة تميزت بانخفاض التكلفة واتسمت بنطاقها الواسع بصورة غير عادية. وفي عشية الحرب العالمية الأولى، كان لدى شركة باير Bayer 2000 مادة مختلفة من مواد الصباغة، ذلك في الوقت الذي

[29] Haber op cit, 203.

أنتجت فيه شركة هوكست ما لا يقل عن 10000مادة.[30] وتطور هذه الحوافظ المالية الضخمة للمنتجات لم يكن بدافع الطلب ولكن من خلالها تمكنت الشركات الألمانية الثلاث الضخمة من "إحكام سيطرتها على كل مُركب محتمل من مركبات الهيدروكربونات في ظل وجود مظلة حماية قوية من براءات الاختراع والمعارف الضمنية."[31]

ورغم هذا، كان توافر نظام حماية أكثر قوة في الدول الأخرى بمثابة ميزة كبيرة. فالمحاولات التي قامت بها الشركات الألمانية لاستخدام براءات الاختراع بغرض استبعاد المنافسين في الأسواق الخارجية كانت ستلقى مزيدًا من المساعدة لو أنها استطاعت الحصول على حماية تشمل المواد الكيميائية، وليس الحصول فقط على حماية تشمل العمليات. وبالتالي كانت أعمال الرصد قوية على وجه الخصوص في بريطانيا والولايات المتحدة، حيث توافر هذان النوعان من الحماية. وكشفت دراسة قام بها المجلس الأمريكي للتعريفة الجمركية أن ما لا يقل عن "98 بالمائة من الطلبات المقدمة للحصول على براءات اختراع في الحقل الكيميائي كان قد تم إسنادها إلى شركات أمريكية ولكنها لم توفق على الإطلاق في الولايات المتحدة."[32]

2.2.3 سويسرا

شهدت سويسرا، شأنها في ذلك شأن ألمانيا، نموًّا سريعًا في قطاع المواد الكيميائية خلال القرن التاسع عشر. حيث كان العديد من علماء الكيمياء الأوائل المتخصصين في مواد الصباغة الاصطناعية في سويسرا علماء كيمياء فرنسيين وأصحاب مشروعات كانوا قد أعادوا توطين أنفسهم في بازل، وهي مدينة صاحبة باع طويل في مجال صناعة الأصباغ والمنسوجات.[33] وكما هو الحال في ألمانيا، كانت أعمال التعاون التي شجعتها الحكومة السويسرية في مجال الصناعات الأكاديمية بمثابة الأمور الأساسية لدعم القدرات التكنولوجية والعلمية، في الوقت الذي أتاحت فيه العلاقات الوثيقة بين الشركات والمؤسسات المالية

---

[30] Murmann and Landau op cit, 31.

[31] Wengenroth, U. (1997) 'Germany: competition abroad - cooperation at home, 1870-1900', in A.D. Chandler, F. Amatori and T. Hikino (eds), Big Business and the Wealth of Nations, Cambridge: Cambridge University Press, 144.

[32] Quoted in Noble, D.F. (1977) America by Design: Science, Technology, and the Rise of Corporate Capitalism, New York: Knopf, 16.

[33] Simon, C. (1998) 'The rise of the Swiss chemical industry reconsidered', in E. Homburg, A. S. Travis and H. G. Schroter (eds), The Chemical Industry in Europe, 1850-1914: Industrial Growth, Pollution, and Professionalization, Dordrecht & Norwell: Kluwer Academic, 17-18.

الفرصة أمام المشروعات التجارية لتأمين الأموال اللازمة لتوسيع نطاق القدرات التنموية والبحثية. وقد استهلت الشركات السويسرية ذلك الأمر بتصنيع هذه الكميات الضخمة من منتجات الأصباغ مثل فوكسين fuchsine واليزارين alizarin ولكنها وجدت نفسها على الفور غير قادرة على خوض سباق المنافسة مع الشركات الألمانية التي كانت تمثل الشركات الرئيسية التي تمدها بالمواد الوسيطة والمنتجات الأساسية لديها. [34] وردًّا على ذلك، قامت شركات مثل سيبا CIBA وجيجي Geigy وساندوز Sandoz بتحويل مسار إنتاجها صوب الأصباغ عالية الجودة والمستحضرات الصيدلانية المخصصة في الغالب للتصدير. وقد كانت هذه الإستراتيجية ناجحة للغاية بدليل أن سويسرا بحلول فترة التسعينيات من القرن التاسع عشر كانت بالفعل هي ثاني أكبر مُنتج لمواد الصباغة في العالم.

والصناعة السويسرية للمواد الكيميائية كانت على أقل تقدير وإلى درجة ما إحدى ثمار القانون الفرنسي لبراءات الاختراع. ولكي يتم تفسير ذلك الأمر، فإنه من الضروري أن نستطرد قليلاً مع تفسير الموقف في فرنسا. فالنظام الفرنسي الخاص بقانون البراءات قد أجاز تمديد النطاق الخاص ببراءات الاختراع بشكل واسع للغاية حتى يتسنى لبراءات الاختراع الخاصة بالعمليات والتي تضمنت المنتجات الناشئة والمنتجات المسجلة ببراءة أن تشمل كافة الوسائل الممكنة لتصنيعها. وفضلاً عن ذلك اشترط القانون الفرنسي لبراءات الاختراع أن الاختراعات المسجلة ببراءة ينبغي أن يتم تشغيلها. وقد ثبت في النهاية أن هذين الملمحين لهما نتائج معاكسة.

وفور انتهاء شركة Renard Frères من تسجيل حقوق استغلال مادة الفوكسين، وهي من أوائل مواد الصباغة الاصطناعية التي تم إنتاجها في عام 1859، أكدت الشركة على وضعها الاحتكاري عن طريق مقاضاة الجهات المخالفة المزعومة. وفي عام 1863 أقامت شركة Renard Frères دعوى قضائية ضد إحدى الشركات المنافسة وهي شركة Monnet et Dury التي كانت تصنع مادة الفوكسين عن طريق عمليات مختلفة. وفي ظل هذا الوضع الاحتكاري القوي إزاء ما لم يكن منتجًا من المنتجات فحسب بل إحدى المواد الوسيطة الرئيسية أيضًا بالنسبة للأصباغ الأخرى، غيرت الشركة من هيئتها وباتت أكثر اتساعًا مما كانت عليه وأصبح اسمها Société la Fuchsine. وبدلاً من أن تقوم الشركة بتنويع نطاق

[34] Haber, L.F. (1958) The Chemical Industry during the Nineteenth Century: A Study of the Economic Aspect of Applied Chemistry in Europe and North America, Oxford: Clarendon Press, 119-20.

منتجاتها وتطوير عمليات التصنيع لديها، انصب تركيزها على تأكيد وضعها الاحتكاري عن طريق فرض أسعار مرتفعة ومقاضاة الجهات المخالفة. [35] وكان نتيجة ذلك أن العديد من علماء الكيمياء المتخصصين في الأصباغ بل حتى بعض شركات مواد الصباغة أعادوا نقل مراكز أعمالهم إلى الخارج؛ حيث إن بعض تلك الشركات التي بقيت، عادت إلى إنتاج الأصباغ الطبيعية كما تزايد تهريب الأصباغ من ألمانيا إلى سويسرا. [36] وانهارت شركة Société التي من الواضح أنه لم يكن لديها الحافز الذي يشجعها على الابتكار، وأصبحت مُفلسة في عام 1868.

ولا يمكن الإلقاء باللائمة على القانون الفرنسي لبراءات الاختراع إزاء انهيار الصناعة الفرنسية لمواد الصباغة التي لم تختفِ بصورة كاملة بأي حال من الأحوال. ولكن قانون البراءات لم يعكس حقيقة أن عملية الاختراع السريعة خلال هذه المراحل المبكرة في معرض تطوير الصناعة كان المقصود منها أن السماح بوجود حماية قوية للممارسات الاحتكارية لم يتسبب فقط في عدم التشجيع على الاختراع، على الأقل داخل نطاق الدولة؛ حيث إن هذه الممارسات الاحتكارية لا يمكن أن تكون أبدًا مأمونة إزاء أي فترة زمنية بأي شكل من الأشكال إذا لم يكن لدى الدول المجاورة قوانين تتعلق ببراءات الاختراع. "فبراءة الاختراع الخاصة بالفوشين (اللون الأحمر الضارب إلى الأرجواني) الذي تملك حقوق استغلالها شركتا Renard وVerguin... لم تمنع الأخوان جيربر Gerbers اللذين كانا يقطنان مدينة مولهاوزن Mullhouse من القيام بتطوير عمليات أرخص... ولم يجدا سوى الهجرة إلى بازل لكي يتسنى لهما استغلال هذه البراءة بحرية." [37] أو كما يقول أحد علماء سويسرا "إن الفرنسيين هم أول من جلبوا الخبرات الفنية في تصنيع مواد الصباغة الاصطناعية إلى بازل. حيث نقلوا ما يحملونه من معرفة إلى الدول المجاورة. وسرعان ما توافدوا بأعداد ضخمة، فرارًا من الأوضاع غير المعتادة في فرنسا. وقد قام من عاصرهم من أقرانهم بمقارنة ذلك الأمر بإلغاء مرسوم نانت Revocation of the Edict of Nantes كما لو كانوا قد لاذوا بالفرار من الاضطهاد الديني، هربًا من اعتناق المذهب الأرثوذوكسي الذي تطالب به الحكومة. كما أن المعارف التي نقلها هؤلاء الهوجونوت (الفرنسيون البروتستانت) Huguenots ثبت أن لها

---

[35] Aftalion, F. (1991) A History of the Chemical Industry, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 39.

[36] Belt, H. van den (1992) 'Why monopoly failed: the rise and fall of Société La Fuschine', British Journal for the History of Science 25: 45-63.

[37] Bensaude-Vincent, B., and I. Stengers (1996) A History of Chemistry, Cambridge and London: Harvard University Press, 184.

مزايا اقتصادية للدول المجاورة؛ ولكن في هذه المرة كان فرار اللاجئين نتيجة الشروط التي يمليها القانون الفرنسي لبراءات الاختراع. "[38] ورغم أن هذه الجملة الدرامية قد تبالغ في هذه الحالة، فإن المزج بين القانون الفرنسي لبراءات الاختراع وبين غياب القانون المحلي للبراءات قد أعطى بلا شك زخمًا كبيرًا للصناعة البدائية لمواد الصباغة السويسرية التي استفاد منها قطاعا المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية التابعان للدولة إلى يومنا هذا.

وقد عارضت الصناعة السويسرية للمواد الكيميائية في بادئ الأمر وجود نظام للبراءات، ولكن عندما أصبح حتميًّا أن يكون هناك نظام قائم، طالبت أن تبقى خارج إطار هذا النظام.[39] وقد بررت الشركات هذا الموقف بالحُجة التي تقول بأن قانون البراءات لا يمكن أن يستوعب التعقيدات التي تواجهها الاختراعات في مجال الكيمياء؛ وبالتالي يعتبر غير ملائم. ولكن الأمر الذي سبب انزعاجًا بالغًا لهذه الشركات هو أنها سوف تُترك عُرضة للمنافسة مع الشركات الألمانية. وبينما أمكن تفهم الانزعاج الثاني، كان الانزعاج الأول زائفًا بعض الشيء مع العلم أن بعض الشركات السويسرية للمواد الكيميائية قد صارت تستخدم أنظمة الدول الأخرى الخاصة ببراءات الاختراع بصورة نشطة. ومن جراء هذه المعارضة اشترط قانون البراءات لسنة 1888 أن يتم إظهار الاختراعات عن طريق أحد النماذج، وبالتالي يستبعد بذلك بصورة فعّالة المواد الكيميائية والعمليات Processes من إمكانية التسجيل ببراءات. كما اشترط أيضًا التسجيل والتشغيل الإجباري. وقد استمر منع براءات الاختراع الخاصة بالعمليات الكيميائية حتى عام 1907، عندما رضخت سويسرا في النهاية للضغوط الألمانية. التي كانت بالفعل ضغوطاً مؤثرة نتيجة لاعتماد الصناعة الكيميائية في سويسرا الفقيرة في مواردها الطبيعية على السوق الألمانية (التي كانت الأضخم بالنسبة لها) وكذلك على الشركات الكيميائية الألمانية بالنسبة للإمدادات الخاصة بعمليات التقطير الناتجة عن قطران الفحم؛ وغيرها من المواد الكيميائية اللازمة لإنتاج الأصباغ. ولكن الحظر المفروض على حماية المنتجات استمر حتى وقت قريب (عام 1978)، وهو ظاهرة مثيرة للاهتمام عندما نأخذ بعين الاعتبار أنه بحلول ذلك العِقد كانت الشركات السويسرية للأدوية بين مصاف الشركات الكبرى في العالم.

---

[38] Simon op cit, 17.

[39] Penrose, E.T. (1951) The Economics of the International Patent System, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 17.

3.2.3 الهند[40]

في الوقت الذي تم فيه الانتهاء من جولة مفاوضات الدوحة كان قانون البراءات المعمول به هو القانون الهندي لبراءات الاختراع الصادر سنة 1970. وقد ظل معمولاً به حتى الوقت الحاضر مع وجود بعض التعديلات. ورغم أن هذا القانون قد حل محل قانون البراءات الصادر سنة 1911 الذي كان معمولاً به في عهد الاستعمار، فإن القانون الجديد في نواحٍ معينة كان به الكثير من الجوانب المشتركة مع الممارسات الأوروبية في أوائل القرن العشرين إزاء الحدود العامة لديها التي تحفزها السياسات؛ [41] سواء بشأن ما يمكن إصدار البراءات له أو بشأن حقوق الاستغلال الخاصة بأصحاب البراءات.

وقد تم النظر إلى القانون السابق على أنه يصب في مصلحة أصحاب البراءات أكثر مما ينبغي والذين كانوا على الأرجح ــ وذلك في حالة المواد الكيميائية والأغذية والأدوية ــ عبارة عن مؤسسات عبر وطنية. وعلى النقيض من ذلك يتضمن القانون الصادر في سنة 1970 في قائمته "الوسائل الخاصة بالزراعة أو زراعة البساتين" والتي لا تعتبر من الاختراعات. وفيما يتعلق بالاختراعات "فإنه في معرض المطالبة بمواد الغرض منها هو الاستخدام أو القدرة على الاستخدام مثل الغذاء أو الدواء أو العقار الطبي أو ما يرتبط بالمواد التي يتم تحضيرها أو إنتاجها عن طريق العمليات الكيميائية"، يمكن إصدار البراءات فقط في شأن وسائل أو عمليات التصنيع وليس في شأن المواد نفسها. ويشمل مصطلح "الدواء أو العقار الطبي" إلى جانب أشياء أخرى الكيماويات الزراعية (أو بعبارة أخرى "المبيدات الحشرية ومبيدات الجراثيم ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب الضارة وكافة المواد الأخرى المُعدة للاستخدام بغرض حماية النباتات أو الحفاظ عليها").

وبالنسبة للاختراعات التي تتطلب وجود وسائل أو عمليات تتعلق بتصنيع المواد بغرض الاستخدام، أو القدرة على الاستخدام، كالغذاء أو الدواء أو العقار الطبي، فإن الفترة الزمنية للبراءة هي أقل من خمسة أعوام من تاريخ منح البراءة، أو سبعة أعوام من تاريخ

---

[40] يستند هذا النص إلى كتاب "حقوق الملكية الفكرية والموارد الجينية الحيوية والمعارف التقليدية، الدليل إلى الموضوعات" ديتفيلد، جراهام (2004)، لندن إيرث سكان بوكس Intellectual Property Rights, Biogenetic Resources and Traditional Knowledge: A Guide to the Issues, London: Earthscan Books.

[41] هذا ليس معناه الإشارة إلى أن السياسة التي تتبناها جماعات الضغط (اللوبيات) لم تكن على الإطلاق عاملاً رئيسيًّا ضالعًا إزاء القرارات الخاصة باستبعاد مجالات التكنولوجيا من نظام البراءات.

تقديم طلب الحصول على البراءة متضمنًا المواصفات الكاملة. وبالنسبة لأي اختراع آخر فإن الفترة الزمنية هي أربعة عشر عامًا من تاريخ تقديم الطلب.

ولتشجيع إنتاج البضائع في الهند ومنع شركات الاستيراد من احتكار توريدها، يسمح القانون بإمكانية الإلغاء على أساس عدم التشغيل. فالمنتجات المستوردة المسجلة ببراءة والمنتجات الناشئة عن العمليات التي صدر بشأنها براءات اختراع هي فقط التي لا تشكل أساس تشغيل البراءة. والقانون يسمح أيضًا بوجود نطاق من الاحتمالات بهدف حيازة الرخص الإجبارية بشكل أكبر مما تسمح به التريبس. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا البند هو الذي تم استغلاله فقط بصورة نادرة.[42] وبالإضافة إلى ذلك فإن جميع براءات الاختراع الخاصة بالعمليات والتي ترتبط بالعقاقير الطبية والأغذية والكيماويات الزراعية قد تم الموافقة عليها **بعبارة "رخص حقوق الاستغلال"** وذلك بعد مرور ثلاثة أعوام من التاريخ الذي تُختم فيه **(أي تُمنح)** براءة الاختراع. وهذا يعني أن "أي شخص يولي اهتمامًا بتشغيل الاختراع في الهند المسجل ببراءة ربما يتطلب ذلك أن يقوم الشخص صاحب البراءة بمنحه رخصة لهذا الغرض وفقًا لهذه الشروط وحسبما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين". وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فربما يطلب أي من الطرفين من مراقب براءات الاختراع تحديد الشروط التي قد يتم على أساسها منح الرخصة. كما أنه من الممكن أيضًا أن يطلب أصحاب الطلبات الحصول على تصريح من المراقب لتشغيل البراءة وفقًا لهذه الشروط بالصورة التي قد يراها مراقب براءات الاختراع ملائمة لفرض هذه الشروط.

وقد عكس القانون المحاولات التي تبذل عن قصد والتي تتوافق مع البنود الدستورية إزاء التوزيع العادل للثروة والموارد ووسائل الإنتاج[43] وقد كان من المزمع تحقيق الاعتماد الأكبر على الذات وتقليص الاعتماد على الشركات الأجنبية بالنسبة لتوريد الأدوية والمنتجات الإستراتيجية بما يتماشى مع السياسات الحكومية الأخرى.[44] وفي معرض بلوغ هذا الهدف، كانت التشريعات ناجحة للغاية. ووفقًا لجانجولي Ganguli[45] "فإن العوامل الرئيسية التي تم

---

[42] Ganguli, P (1998a) India. In: Erbisch, F H and Maredia, K M (eds) Intellectual Property Rights in Agricultural Biotechnology, CAB International: Wallingford & London, 138.

[43] Keayla, B K (1999) Conquest by Patents. TRIPs Agreement on Patent Laws: Impact on Pharmaceuticals and Health for All, Centre for Study of Global Trade System and Development: New Delhi, 29.

[44] استحدث عدد من الدول النامية (مثل مصر والبرازيل) تشريعات تتعلق ببراءات الاختراع وكان ذلك بدافع من المخاوف المماثلة.

[45] Personal communication, 2000.

أخذها في الاعتبار في الوقت الذي تم فيه صياغة القانون الهندي لبراءات الاختراع الصادر عام 1970 هي الأوضاع العلمية والتكنولوجية، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الهند في عام 1947 عندما انفصلت الهند عن الحكم البريطاني. وقد انصب التأكيد على الاعتماد على الذات وبناء القدرات وعلى الحافز الذي يحقق الاحتياجات اليومية للشعب الهندي بطريقة معقولة وفعّالة من حيث التكلفة".

والنظام الحالي لبراءات الاختراع مهما يكن سوء الأداء أو جودته من الناحية العملية فإنه قطعًا يخدم مصالح الصناعة المحلية بصورة أكبر بكثير من التي يخدم بها المؤسسات عبر الوطنية. وليس السبب في ذلك أنه يسمح للشركات المحلية بإصدار براءات اختراع للعمليات الخاصة بصناعة العقاقير الطبية والكيماويات الزراعية التي تقوم بتحسينها الشركات الأجنبية، ولكن السبب يتمثل في أن شركات الكيماويات الزراعية وشركات صناعة العقاقير الطبية المحلية يمكنها أن تقوم بالنسخ دون قيود وأن تقوم بعمليات البيع من أجل تحقيق المكاسب وذلك بأسعار منخفضة (من خلال المعايير الدولية)، وأن تقوم بالتصدير للدول الأخرى التي لا يوجد بها براءات اختراع تتعلق بالمنتجات نفسها. وإزاء الفترة الزمنية القصيرة للحماية، فإن أغلب الشركات المحلية لم تجد ما يستحق العناء في أن تقوم بتقديم طلبات للحصول على براءات اختراع من أجل العمليات لديها. حيث إن الأمر يستغرق ما بين 5 إلى 8 سنوات للحصول على البراءة،[46] وفي أوائل عام 2000 كان يتعين على ثلاثين موظفًا من موظفي الفحص التابعين للمكتب الهندي لبراءات الاختراع التعامل مع الطلبات المتراكمة البالغ عددها 33000 طلب والتي ترجع إلى عام 1994 وهو ذلك العام الذي بدأ يتزايد فيه عدد الطلبات بصورة هائلة. ومنح الاستثناءات لإمكانية التسجيل ببراءات وللكم الهائل من الطلبات المتراكمة وللقيود المفروضة على حقوق الاستغلال متى تم منحها، يبدو أنه يُبرر بصورة كلية الانخفاض الحاد في عدد براءات الاختراع السارية المفعول في الهند بين أوائل السبعينيات ومنتصف التسعينيات من القرن العشرين مما يربو على 30000 وما يقل عن 10000.

وقياس هذا النظام مقارنة بالأهداف التي يضعها القانون ــ على الرغم من ذلك ــ فإنه يمكن طرح إحدى الحجج القوية التي تؤيد أن النظام الحالي للبراءات كان ناجحًا. ووفقًا

---

[46] Ganguli, P (1998b) Gearing Up for Patents: The Indian Scenario, Hyderabad: Universities Press (India), 56-7.

لجانجولي[47] "فإن هذا النظام المشمول بالحماية الذي يتعلق ببراءة الاختراع قد وفر أرضية آمنة أتاحت للصناعات الخاصة بالمستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية أن تقوم بترسيخ دعائمها عليها وأن تنمو في الهند، وكذلك أن تلبي الاحتياجات الخاصة بزيادة الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الواردات، تلك الاحتياجات التي كانت تمثل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني. وعلى سبيل المثال تم تخفيض الواردات الخاصة بالمبيدات الحشرية من حوالي 12000 طن في 1965–66 إلى 1100 طن في 1992–93".

وعلاوة على ذلك، فإن حصة الشركات الهندية إزاء توفير كميات ضخمة من العقاقير الطبية والتركيبات الدوائية لصالح الأسواق المحلية قد تزايدت بصورة هائلة منذ سريان القانون في عام 1972 مثلما تزايد بصورة كبيرة أيضًا عدد الأشخاص العاملين في صناعة المستحضرات الصيدلانية. فالزيادة التي حدثت في حصة الشركات وفي عدد الأشخاص العاملين كانت نتيجة لقانون البراءات والتدابير ذات الصلة التي تم استحداثها قرابة الفترة الزمنية نفسها (مثل القيود المفروضة على الاستيراد وعمليات مراقبة الأسعار) بهدف دعم الكفاءات الذاتية.[48]

وبصورة شبه مؤكدة تم تحريك الحافز لدى شركات الأدوية والكيماويات الزراعية لكي تتوصل إلى عمليات جديدة، ولكن هذا الحافز إزاء إمكانية حصولهم على براءات اختراع لهذه العمليات كان أضعف بالقياس إلى حرية النسخ التي تمتعت بها في ظل غياب حماية براءات اختراع الخاصة بالمنتجات. ومثلما فعلت ألمانيا وسويسرا في أواخر القرن التاسع عشر كانت الهند قد استبعدت عن قصد براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات حتى يتسنى لها استغلالها ومواصلة تطوير قدراتها في مجال الكيمياء العضوية. ومثلما نجحت الإستراتيجية في هاتين الدولتين فقد نجحت أيضًا في الهند.

يتكون القطاع الخاص من 20000 شركة مسجلة من شركات المستحضرات الصيدلانية[49] تعمل منها حوالي 7000 إلى 8000 شركة بصورة نشطة في تصنيع العقاقير

---

[47] Ganguli op cit, note 33, 131.

[48] Lanjouw, J (1998) The Introduction of Pharmaceutical Product Patents in India: 'Heartless Exploitation of the Poor and Suffering'? NBER Working Paper No. 6366, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 4.

[49] Abraham, B.P. (2000) 'The emerging patents and intellectual property rights regime: implications for Indian industry'. In: Bhattacharya, P. and Chaudhuri, A.R. (eds) Globalisation and India: a Multi-dimensional Perspective, New Delhi: Lancer's Books, 98.

الطبية والتركيبات الدوائية. وتشكل الخمس شركات الكبرى منها حوالي 20 بالمائة من السوق المحلية من حيث المبيعات. ويعتبر الاستثمار في أعمال البحث والتنمية استثمارًا منخفضًا قياسًا بمعايير الدول المتقدمة، ولكنه قد تزايد بصورة خاصة بين الشركات الأكبر حجمًا. وقد ازداد إجمالي النفقات الخاصة بأعمال البحث والتنمية بالنسبة للصناعة بمقدار 73 ضعفًا بين الفترتين 1965–66 و1997–98 على الرغم من أن هذا المعدل لايزال يمثل 2 بالمائة من الدورة الإجمالية للمبيعات بالقياس إلى 16 بالمائة بين الشركات الأمريكية.[50] وتقوم العديد من هذه الشركات في هدوء بتكديس حوافظ براءات الاختراع لديها في الأسواق الخارجية. وهذه الشركات تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بشركات عملاقة مثل شركتي ميرك Merck وجلاكسوسميث كلاين GlaxoSmithKline. ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن جميع براءات الاختراع التي تقع في حوزة الشركات الرئيسية في الهند قد تم منحها منذ عام 1990 مثل شركة ران باكسي Ranbaxy وشركة Dr Reddy's Lab (DRL) اللتين حددهما أحد المؤلفين المعاصرين، فإن الاتجاه السائد هو الزيادة المطردة بشكل لا لبس فيه. ورغم أن أغلب هذه البراءات يرتبط بعمليات تصنيع العقاقير الطبية وليس بالكيانات الكيميائية الجديدة، فإن كلاً من شركتى ران باكسي و DRL قد قامتا باكتشاف العديد من الكيانات الكيميائية الجديدة التي تخضع حاليًّا لاختبارات إكلينيكية.

والأسواق الهندية أسواق ضخمة من حيث حجم المعاملات ولكنها صغيرة الحجم من حيث المبيعات نظرًا للأسعار المنخفضة للغاية. وبالتالي فإن الشركات الهندية الأكثر طموحًا تقوم بنقل اهتماماتها تجاه الأسواق الخارجية التي تكون فيها العائدات أعلى. ووفقًا لبراكاش Prakash فإن[51] "الشركات الهندية قد أسست لنفسها وضعًا دوليًّا ملائمًا. فشركة ران باكسي هي بالفعل ثاني أكبر شركة في العالم في مجال تصنيع السيفاكلور cefaclor (أضخم المضادات الحيوية مبيعًا في العالم في مستوى مليار دولار سنويًّا). وبالمثل فإن شركة لوبين Lupin هي أكبر منتج على مستوى العالم للإيثامبيوتول ethambutol وهو عقار طبي مضاد للسل كما أن شركة دي. آر.إل DRL هي ثاني أكبر الشركات المنتجة لدواء الرانيتيدين ranitidine وهو دواء مضاد للقرح".

---

[50] Prakash, S (1998) India. Part 2: Agriculture (Trade and Development Case Studies). Trade and Development Centre (WTO and World Bank), Geneva. (http://www.itd.org/issues/india2.htm).

[51] Prakash, S (1998) India. Part 2: Agriculture (Trade and Development Case Studies). Trade and Development Centre (WTO and World Bank), Geneva. (http://www.itd.org/issues/india2.htm).

4.2.3 اليابان والنمور الآسيوية

من المفارقة أن اليابان من المحتمل أن تكون أكثر الدول الطموحة التي تؤيد المواءمة الموضوعية لبراءات الاختراع، مع العلم أنه منذ عقود قليلة فقط، كانت السياسات التكنولوجية الخاصة بالترخيص التي تقرها الحكومة سياسات جريئة تمامًا، وشعرت الشركات الأجنبية في أغلب الأحيان بالتمييز ضدها من قبل السياسات الوطنية للدولة في مجالي التجارة والصناعة، التي كان قانون البراءات بالنسبة لها بمثابة المُكون الأساسي. وعلى سبيل المثال، فإن اليابان في فترة ما بعد الحرب تبنت سياسة الضغط بشراسة على الشركات الأجنبية للتكنولوجيات المتقدمة حتى تجعل التكنولوجيات لديها متاحة للصناعات المحلية. وفي أواخر فترة الخمسينيات من القرن العشرين ادعى نائب الوزير في وزارة التجارة والصناعة الدولية أنه حذر شركة IBM قائلاً "إننا سوف نقوم باتخاذ كل ما يمكن من تدابير من أجل عرقلة مسيرة نجاح المشروعات التجارية لديكم ما لم تقوموا بترخيص براءات الاختراع الخاصة بشركتكم للشركات اليابانية في مقابل فرض رسوم عليها بنسبة من العائدات لا تتجاوز 5 بالمائة". ولم يكن لدى شركة IBM أي اختيارات سوى أن تمتثل لذلك الأمر.[52]

وأعمال البحث التي قام بها البروفيسور الراحل لينسو كيم Linsu Kim في شأن تجربة كوريا الجنوبية قادته لكي يكتشف أن "الحماية المشددة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سوف تعرقل عملية نقل التكنولوجيا وكذلك الأنشطة الأصلية الخاصة بالتعلم، بدلاً من تيسيرها وذلك بالنسبة للمراحل المبكرة لعملية التصنيع عندما يحدث التعلم من خلال الهندسة العكسية والتقليد المزدوج للمنتجات الأجنبية مكتملة التطوير." وقد خلص لينسو كيم أيضًا إلى أن "حماية حقوق الملكية الفكرية لم تصبح عنصرًا هامًّا في مجال نقل التكنولوجيا والأنشطة الصناعية إلا بعد أن قامت الدول بتجميع القدرات الأصلية الكافية بالإضافة للبنى التحتية واسعة النطاق في مجالي العلوم والتكنولوجيا بهدف القيام بعمليات تقليد ابتكارية في المراحل اللاحقة حيث تصبح حماية الملكية الفكرية عاملاً مهمًّا في نقل التكنولوجيا والأنشطة

---

[52] تم اقتباس ذلك في كتاب تشالميرز جونسون الصادر عام (1982) بعنوان " الوزارة الدولية للتجارة والصناعة والمعجزة اليابانية: نمو السياسات الصناعية" ، في الفترة من 1925 إلى 1975، ستانفورد: ستانفورد يونيفيرستي بريس، رقم الإيداع القانوني 247
MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975, Stanford: Stanford University Press, at 247.

الصناعية."[53] وعلى نحو مماثل، وجد ناجيش كومار Nagesh Kumar أنه في دول شرق آسيا التي قام بدراستها (أي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) فإن الدمج بين نظام حماية البراءات الضعيف نسبيًّا وبين توافر حقوق أخرى للملكية فكرية مثل التصاميم الصناعية والنماذج ذات المنفعة قد شجع التعليم التكنولوجي. كما ساعدت الأنظمة الضعيفة للبراءات على تشجيع ذلك عن طريق إتاحة الاستيعاب المحلي للاختراعات الخارجية. فالتصاميم الصناعية والنماذج ذات المنفعة شجعت الاختراعات وعمليات التكيف البسيطة من خلال الشركات المحلية. وفيما بعد صارت أنظمة البراءات أنظمة أقوى ويُعزى السبب في ذلك بصورة جزئية إلى أن القدرات التكنولوجية المحلية كانت متطورة بصورة كافية لتوليد كميات كبيرة من الاختراعات المحلية، ونتيجة أيضًا للضغوط الدولية.

5.2.3 الولايات المتحدة

على الرغم من وجود قواعد المعاملة الوطنية الواردة ضمن اتفاقية برن Berne Convention المبرمة عام 1886، فإن القوانين الوطنية لحق المؤلف في القرن التاسع عشر كانت في الغالب أقل ملاءمة لمصالح الأجانب من قوانين البراءات. وهناك العديد من الأسباب التي يمكن تقديمها. وأول هذه الأسباب يتمثل في أن حق المؤلف، وذلك قبل القرن التاسع عشر، قد ظهر في شكل امتيازات أو تصاريح تتعلق بالكتب. كما أن امتيازات الطباعة قد تم منحها لمجموعة متنوعة من الأفراد، هم في أغلب الأحيان من العاملين في مجال الطباعة، وفي بعض الأحيان من المؤلفين والمحررين والمترجمين ودور نشر الكتب. وثاني هذه الأسباب يتمثل في أن هذه الامتيازات كانت لا تهدف، وذلك وفقًا للمناخ الديني في ذلك الوقت، إلى القيام بدور أدوات محفزة اقتصاديًّا أو لتشجيع الإبداع ولكن كأدوات رقابية تقدم الحماية للدولة (والمواطنين) ضد الأدبيات التي تدعو إلى التجديف أو التي تحرض على الفتنة.[54] وأما السبب الثالث فهو في الوقت الذي تم فيه النظر إلى منح الحقوق المترتبة على استغلال براءات الاختراع للأجانب في بعض الأحيان على أنه يعود بالنفع على الدولة عن طريق تشجيع جلب تكنولوجيات مشمولة بالحماية، فإن السماح للأجانب بحماية أعمالهم الأدبية والفنية لم يقدم هذه الميزات الاقتصادية الواضحة للدول التي تقوم بعمليات الاستيراد للأعمال

---

[53] Kim, L. (2003) Technology Transfer and Intellectual Property Rights: The Experience of Korea. Issues Paper no. 2, UNCTAD-ICTSD Project on Intellectual Property Rights and Sustainable Development, at 5.

[54] Rose, M. (1994) Authors and Owners: The Invention of Copyright , Cambridge: Harvard University Press, 10-11, 15.

الابتكارية.[55] ومثال على ذلك فإنه بالنسبة لأغلب الحقب الزمنية في القرن التاسع عشر رفضت الولايات المتحدة تمديد فترة الحماية الخاصة بحق المؤلف للأعمال الخاصة بالأجانب على الإطلاق.[56] "فلا يمكن للتوجهات الدنيئة ــ حسبما نعتقد ذلك ــ أن تذهب أبعد من ذلك أو تصل لأحط من ذلك": وبالتالي يبدأ وصف الحقيقة التي تقضي بأن الأعمال تم إعادة نشرها على الفور في الولايات المتحدة دون سداد الإتاوة royalty لأصحاب حق المؤلف.[57] وبالقياس فإن موقف الولايات المتحدة الرافض إزاء الانضمام لاتفاقية برن كان بمثابة شوكة في الحلق. وفي واقع الأمر، إن اليأس قد أصاب منتجي المصنفات الموسيقية في بريطانيا في القرن التاسع عشر إزاء مساعيهم الرامية إلى إيقاف النسخ الناتجة عن عمليات القرصنة الخاصة بنوتات الأغاني التي يتم نسخها في الولايات المتحدة من دخول المملكة المتحدة، بل لجأت إلى محاولة منع المواد المقرصنة من الدخول عن طريق البريد.[58] وتذكرنا هذه القصة بما يعانيه منتجو المصنفات الموسيقية حاليًّا في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنسخ على شبكة الإنترنت والاستيراد الموازي. وعلى الرغم من ذلك النظام الأمريكي لحق المؤلف في هذا الوقت – المتعارض بشدة مع التريبس – فقد أوضحت الدراسة الاقتصادية المستفيضة التي أجرتها زورينا خان Zorina Khan والتي تتعلق بتجارة الكتب في القرن التاسع عشر أن الناشرين والعاملين في مجال الطباعة وعموم القراء قد استفادوا جميعًا. وقد دفع هذا الأمر زورينا خان إلى أن تستنتج أن "التجربة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر تشير إلى أن سياسات الملكية الفكرية الملائمة ليست بمعزل أو ليست مستقلة عن مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية."[59]

---

[55] Cornish, W.R. (1993) 'The international relations of intellectual property', Cambridge Law Journal 52 (1): 46-63, 48, 50.

[56] في عام 1873، (قام السيناتور الأمريكي هنري كلاي الممثل عن ولاية كنتاكي بتقديم تظلم من خلال 56 مؤلفًا بريطانيًّا للمطالبة بالاعتراف بالحقوق الفكرية الخاصة بأعمالهم الأدبية. والتظلم الذي جاء فيه ادعاءات تقول بأن هؤلاء المؤلفين" كانوا قد عانوا من الضرر الذي لحق بسمعتهم وممتلكاتهم"، قد قوبل بدفاع صارم عن المنهجية النفعية التي تتبناها الولايات المتحدة إزاء حق المؤلف). والطلبات التي تزعم أن عمليات النسخ الخاصة بالأعمال الأجنبية التي تتم على نطاق واسع "عملت على تعزيز انتشار عمليات الاستنارة التي ظهرت في أغلب الأحيان ضمن الحجج التي تعتمد بصورة أقل على المبادئ والتي تقضي بأن الصناعة الأمريكية في مجال النشر التي قامت بتوظيف نحو 200000 شخص سوف تفقد قدرًا كبيرًا من الأعمال التجارية إذا ما تم منح الحماية التي تتعلق بحق المؤلف للكتب الأجنبية" Burkitt, D. (2001) 'Copyrighting culture - the history and cultural specificity of the western model of copyright', Intellectual Property Quarterly (2): 146-186, 156-157.

[57] Musical Opinion & Music Trade Review, February 1883, pp. 75-76, as reprinted in Coover, J. (1985) Music Publishing, Copyright and Piracy in Victorian England, London and New York: Mansell Publishing, 9.

[58] Suthersanen, U. (2001/2) 'Napster, DVD and All That: Developing a Coherent Copyright Grid for Internet Entertainment', in The Yearbook of Copyright and Media Law, Barendt, E. and A. Firth (eds), Oxford: Oxford University Press, 210-211.

[59] Khan, B.Z. (2004) Does Copyright Piracy Pay? The Effects of US International Copyright Laws on the Market for Books, 1790-1920. National Bureau of Economic Research Working Paper W10271.

وبحلول القرن التاسع عشر أصبح من الممكن الاستماع إلى الأصوات داخل الأوساط الأدبية التي تدعم الإصلاح. فالمحررون في مجلة أتلانتك منثلي Atlantic Monthly، على سبيل المثال، الذين يشيرون إلى أن "الزيادة السريعة في قيمة الكتب الأمريكية وأهميتها تضفي نوعًا من الحذر إزاء مساندة المبادئ الأخلاقية" وطالبت بأنه "على كافة الأصعدة الميدانية من المهم أن النظام البربري الذي يتعلق بأعمال النهب ينبغي أن يتوقف." كما دعمت الاتفاقية الدولية لحق المؤلف التي تعطي حقوقًا متساوية للمؤلفين المحليين والأجانب. [60] فالتاريخ يشير على الرغم من ذلك إلى أن الولايات المتحدة قامت، عن حكمة وتبصر، بإرجاء منح حق المؤلف للأجانب طالما أن الدولة قد أظهرت – وذلك من حيث الميزان التجاري – خسارة صافية حيال معدل التصدير/ الاستيراد الخاص بالمنتجات الثقافية؛ أي أنه لم يصبح بعد في مصلحة الولايات المتحدة اللجوء إلى إبرام اتفاقيات المعاملة بالمثل مع الناشرين الأجانب. والقانون الأمريكي لحق المؤلف انطوى على التمييز ضد الأعمال الأجنبية منذ عام 1891 وحتى عام 1986 في ظل وجود "الفقرة التي تتعلق بعمليات التصنيع"، أي أن تدابير الحماية كان الهدف منها تحقيق الاستفادة للعاملين في مجال الطباعة من الأمريكيين. وفي الأساس تطلّب هذا الأمر أن يتم طباعة كافة الأعمال الأدبية المشمولة بحماية حق المؤلف في أمريكا. وعلى الرغم من أن هذه الفقرة قد أصابها الضعف بمرور السنين، وعندما استخدم الرئيس ريجان حق الفيتو ضد فترة تمديد مدتها أربعة أعوام في 1982 في مواجهة الحكم غير المرغوب فيه الصادر عن لجنة الجات وكذلك الشكاوى المقدمة من أوروبا، قرر الكونجرس صرف النظر عن هذا الحكم وإلغاء ما قام به ريجان. والحقيقة أن الولايات المتحدة كانت بحلول ذلك الوقت قد أصبحت إلى حد بعيد أكبر دولة في العالم مصدرة للأعمال المحمية بحق المؤلف، وذلك يشير إلى أن الصناعات الإبداعية لديها لم يسمح أن يعوقها نظام حق المؤلف عن التقدم، ذلك النظام الذي يبدو بصفة مبدئية مستوحى من سياسات الحماية الخاصة بالصناعات الوليدة. ومن الملاحظ بشكل واضح، أن الدولة التي تتزعم إنتاج المنتجات الترفيهية في العالم لم توقع اتفاقية برن حتى عام 1989.

3.3 استنتاجات

إن الأمثلة التي ذكرناها عن ألمانيا وسويسرا ودول شرق ا ٓسيا تشترك في شيئين اثنين. يتمثل الشيء الأول في أنها أمثلة لقصص ناجحة (وهو ما ينطبق على حالتي الهند

[60] The Atlantic Monthly Editors (1872) 'Politics', Atlantic Monthly 29(173): 387-8.

والولايات المتحدة). وأما الشيء الثاني فهو أن الشركات التي توجد في تلك الدول لم تشعر بوخز الضمير إزاء استخدام المستويات الأكثر تشددًا الخاصة بحماية الملكية الفكرية التي توجد في الخارج من أجل تعزيز سيطرتها على الأسواق الخارجية. وبالتالي عندما قامت الشركات التي توجد في تلك الدول بتشكيل جبهة ضغط للحصول على حماية للملكية الفكرية أقل تشددًا على المستوى المحلي، هل تصورت أنها لاتزال قادرة على الاستفادة من الحقوق الأكثر تشددًا المتاحة في دول الشركات الأجنبية المنافسة؟ وإذا كان الأمر على هذا النحو فربما نستدل من ذلك أن المفاضلة التي حققتها هذه الشركات بين مستويات الحماية المحلية والخارجية كانت متَعَمّدة. غير أننا لا نستطيع أن نجد أي أدلة تاريخية تتعلق بسياسة المفاضلة الإستراتيجية التي تتبناها الحكومات الوطنية أو قطاعات الأعمال على عكس الإستراتيجيات الأقل تطورًا التي تتعلق بتوفير حماية أقل كإستراتيجية دفاعية لعزل الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مفهوم "المفاضلة الإستراتيجية" هو مفهوم مفيد في سياق وصف السياسات التي من الممكن أن تحقق نجاحات والتي في ظل عالم يسوده العدل سوف تكون متاحة للدول النامية في الوقت الحاضر. ونحن نقصد إذن بالمفاضلة الإستراتيجية، السياسات الخاصة بصياغة قواعد الملكية الفكرية على النحو الذي سوف يتيح للشركات المحلية التي تسعى جاهدة لكي تصبح أكثر ابتكارًا أن تستفيد بشكل أكبر من الشركات الأجنبية في الداخل في ظل التوقعات التي تشير إلى أن هذه الشركات هي نفسها التي سوف يكون لها مطلق الحرية في الاستفادة القصوى من القواعد المختلفة المعمول بها في الأسواق الخارجية.

4. الآثار الناتجة بالنسبة لصنع السياسات واستخدام الدبلوماسية

هناك أدلة تاريخية وافرة تشير إلى أن الحرية في التقليد كانت تمثل خطوة أساسية نحو تعلم طريقة الابتكار. وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من الأمثلة يوضح أن الوصول دون قيود بصورة نسبية إلى البضائع والتكنولوجيات والمعلومات من قِبل دول أكثر تقدمًا حفّز التنمية في الدول الأقل تقدمًا. وتدعيم كلتا النتيجتين يتأتى ــ كما رأينا ــ من الحالات التي تتعلق بهولندا والسويد واليابان والولايات المتحدة والنمور الآسيوية. ومن الصعب أن نتفهم السبب في أن هذه الحالات لن تكون صحيحة أيضًا بالنسبة للدول النامية في الوقت الحاضر.

والهدف من هذه الورقة البحثية ليس تأييد المفاضلة الإستراتيجية strategic differentiation أو أي تجارة وطنية وسياسات صناعية تتعلق بهذه المسألة، وكما هو الحال بالنسبة لأي مجال آخر يتعلق باللوائح الاقتصادية، لا يوجد ما يؤكد أن المفاضلة الإستراتيجية سوف تنجح على الدوام وفي جميع الأماكن. فمما لا شك فيه أننا نستطيع أن نجد أمثلة للإخفاقات بالإضافة إلى القصص الناجحة التي تم وصفها في وقت سابق. والفكرة تتلخص في أنه على الرغم من أنها قد حققت نجاحًا بدرجة جيدة للغاية في الماضي القريب والبعيد، فإنها تعتبر في الوقت الحالي بدرجة أو بأخرى غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوات التي تفسح المجال أمامها لكي تستمر في نطاق محدود يتم سدها بصورة سريعة. ومشروع معاهدة القانون الموضوعي المتعلق ببراءات الاختراع هو أحد السبل العديدة التي يتم من خلالها حدوث ذلك؛ وهذا سبب كافٍ ربما للدول النامية لمعارضة هذا المشروع ومطالبة الوايبو التي على أي حال تتألف إلى حد كبير من الدول النامية، أن تقوم بإعادة تقييم برامج العمل الرقمية والبرامج الخاصة ببراءات الاختراع لديها.[61]

وبإمعان النظر في الآثار المترتبة على صنع السياسات واستخدام الدبلوماسية، فعلى ما يبدو أن التاريخ قد يشير إلى أمرين جديرين بأن ننظر إليهما بعين الاعتبار. يتمثل الأمر الأول في أن الدول المتقدمة من الممكن أن تُتهم بالنفاق [62] لأسباب لها ما يبررها، وذلك عندما تطلب من بقية دول العالم أن تتبنى براءات الاختراع الخاصة بها بالإضافة إلى المعايير الأخرى الخاصة بالملكية الفكرية، وذلك قبل أن تشعر الدول النامية، وهي محقة في ذلك، أنها على استعداد للقيام بذلك. وأما الأمر الثاني الذي يكتسب قدرًا أكبر من الأهمية فيتمثل في أن قيامها بذلك

---

[61] للحصول على المزيد من المعلومات حول برامج العمل الرقمية وكذلك البرامج الخاصة ببراءات الاختراع التي تقرها الوايبو انظر الموقع الإلكتروني الخاص بالوايبو وهو www.wipo.int
For a critical commentary see Musungu, S.F. and Dutfield, G. (2003) Multilateral Agreements and a TRIPS-plus World: The World Intellectual Property Organization (WIPO). QUNO/QIAP TRIPS Issue Paper no. 3.

[62] إن من الممكن بطبيعة الحال مناهضة ذلك بالأمر بدرجة معقولة في القول بأن السلوك الحالي للأمريكيين والأوروبيين لا يعتبر نفاقًا ولكنه يعكس تغييرًا أصليًّا في الآراء. ولكن دعونا نفكر لحظة في رد حكومة الولايات المتحدة على حالة الذعر الأخيرة التي انتابت الأمريكيين منذ عامين بشأن الحرب البيولوجية للجمرة الخبيثة. حيث قررت الحكومة أن تقوم بتخزين كميات ضخمة من المضاد الحيوي سبروفلوكساسين (سيبرو) ciprofloxacin (Cipro) الذي تنتجه شركة باير Bayer حتى تضمن أن يصل عدد الأشخاص الذين يستطيعون تلقي العلاج المباشر إلى 10 ملايين شخص إذا اقتضت الحاجة ذلك. فالحكومة كان يساورها القلق ليس فقط في شأن ما إذا كان من الممكن الحصول على جرعات كثيرة من عقار السبروفلوكساسين ولكن أيضًا إزاء التكلفة المترتبة على القيام بذلك. وقد هدد وزير الصحة والخدمات الإنسانية تومي توميسون Tommy Thompson "باير" بأنها إن لم تقم بتخفيض سعر العقار بمقدار النصف فإنه سوف يحصل عليه من مصادر أخرى. حتى أنه في مرحلة من المراحل قد أثار إمكانية مطالبة الكونجرس بتمرير تشريع يعفي الحكومة من تقديم التعويضات لباير نتيجة تجاهل براءة الاختراع الخاصة بها. وقد كان هذا المنهج موفقا؛ حيث تمكن تومى تومبسون من الحصول على تخفيضات كبيرة. غير أن تهديدات حكومة الولايات المتحدة بإلغاء براءة الاختراع التي كانت في الوقت نفسه تقوم بممارسة الضغوط على حكومات الدول النامية حتى لا تقوم بإصدار رخص إجبارية لمنتجي الأدوية الجنيسة Generic drugs قد ألبستها ثوب النفاق.

يمنع الدول النامية من تبني معايير ملائمة تتعلق بحق المؤلف وبراءة الاختراع بالنسبة لمستويات التنمية لديها، وهي الحرية التي تأكدت الدول الغنية في الوقت الحالي أنها لن تنكرها بنفسها عندما كانت تُصنَف على أنها دول نامية، وأنها ربما **تتبناها مرة** أخرى إذا ما وجدت نفسها متأخرة في قطاعات محددة تتعلق بالأعمال الإستراتيجية.[63]

[63] في واقع الأمر أنه من الممكن تصور أن أحد الأسباب التي تتعلق باستمرار عدم إمكانية التسجيل ببراءات فيما يتعلق ببرامج الحاسب الآلي والأساليب المتبعة في قطاع الأعمال في أوروبا يتمثل في الخوف من أن تقوم الشركات الأمريكية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال أغلب البراءات لديها. وفي المستقبل قد تشعر أوروبا والولايات المتحدة تمامًا بالحاجة إلى إعادة التفكير في مستويات الحماية الخاصة بها, إذا ما تزايدت بدرجة ملحوظة نسبة البراءات الجديدة التي تتقدم بها الشركات الصينية والهندية.